منظمة
العمـل
الدولية

دليل مرجعي لاستجابات السياسات الشائعة للتصدي لجائحة كوفيد-19

حقوق التأليف والنشر محفوظة © لمنظمة العمل الدولية 2020

تم النشر للمرة الأولى (2020)

هذا عمل مفتوح الوصول ويوزع بموجب الرخصة الدولية لنسب المصنف 4.0 من المشاع الإبداعي (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/). ويمكن للمستخدمين إعادة استخدامه، ومشاركته، وتعديله، والبناء على العمل الأصلي، حسب التفاصيل الواردة في الرخصة. ويجب ذكر منظمة العمل الدولية بوضوح باعتبارها مالكة العمل الأصلي. ولا يسمح باستخدام شعار منظمة العمل الدولية فيما يتصل بعمل المستخدمين.

الترجمات - في حال ترجمة هذا العمل، يجب إضافة عبارة إخلاء الطرف التالية مع النسب: هذه الترجمة لم ينتجها مكتب العمل الدولي ولا يجب اعتبارها ترجمة رسمية صادرة عن المكتب. ولا يتحمل مكتب العمل الدولي أي مسؤولية عن محتوى هذه الترجمة أو دقتها.

التعديلات - في حالة تعديل هذا العمل، يجب إضافة عبارة إخلاء الطرف التالية مع النسب: هذا العمل هو تعديل للعمل الأصلي الصادر عن مكتب العمل الدولي. وتقع مسؤولية الرؤى والآراء المعبر عنها في هذا التعديل على عاتق مؤلف أو مؤلفي التعديل دون سواهم ولا يؤيدها مكتب العمل الدولي.

دليل مرجعي لاستجابات السياسات الشائعة للتصدي لجائحة كوفيد-19/مكتب العمل الدولي، 2020

ISBN 9789220328804 (web PDF)

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات منظمة العمل الدولية، والتي تتوافق مع ممارسات الأمم المتحدة، ولا عرض المواد الواردة فيها، على التعبير عن أي رأي مهما كان من جانب مكتب العمل الدولي فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد، أو منطقة، أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو فيما يتعلق بتعيين حدودها.

وتقع مسؤولية الآراء المعبر عنها في المقالات والدراسات والمساهمات الأخرى التي تحمل توقيعاً على عاتق مؤلفيها وحدهم، ولا يمثل النشر مصادقة من مكتب العمل الدولي على الآراء الواردة فيها.

ولا تعني الإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما أن إغفال ذكر شركات أو منتجات أو عمليات تجارية معينة ليس علامة على عدم إقرارها.

يمكن الحصول على معلومات حول منشورات منظمة العمل الدولية والمنتجات الرقمية على: www.ilo.org/publns.

تمهيد

تلعب منظمات أصحاب العمل والعضوية في قطاع الأعمال التجارية دورًا مهمًا في تمثيل منشآتهم وأعضاء جمعياتهم من خلال الدعوة في مجال السياسات مع الحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين بشأن قضايا العمل والقضايا الاجتماعية الرئيسية التي تُمكن من تهيئة بيئة عمل تنافسية. بالإضافة إلى ذلك، تحتاج منظمات أصحاب العمل والعضوية في قطاع الأعمال التجارية إلى توفير المعلومات لأعضائها التي تمكنهم من اتخاذ القرارات الصحيحة لتنمية أعمالهم واستدامتها.

ومع أن أزمة فيروس كورونا (كوفيد -19) قد وضعت ضغوطاً استثنائية على أصحاب العمل وشركات القطاع الخاص للبقاء والاستمرار في توفير العمل اللائق، كان على منظمات أصحاب العمل والعضوية في قطاع الأعمال التجارية إجراء تقييمات سريعة بشأن تأثير الجائحة على صحة المنشآت واستدامتها وتزويد الحكومات بهذه المعلومات مع مقترحات على صعيد السياسات حتى يكون الاستقرار الاقتصادي وتدابير التعافي فعالة.

واستجابة لتلك الاحتياجات، تم إنتاج عدد من الأدوات العملية لمنظمات أصحاب العمل والعضوية في قطاع الأعمال التجارية لاستخدامها مع أعضائهم، بدءًا من طرق التعامل مع قضايا مكان العمل المتعلقة بـجائحة كوفيد-19، وأداة لاستمرارية الأعمال، وأداة لمسح المنشاة، وأداة للعودة للعمل، وتم إصدار عدد من المذكرات الإرشادية القائمة على القضايا في مجال السياسة العامة. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى استعراض بسيط وسهل لتدابير السياسات المشتركة التي تنفذها الحكومات في مختلف أنحاء العالم. تم توفير هذا المرجع السريع لمنظمات أصحاب العمل والعضوية في قطاع الأعمال التجارية استجابة لجائحة كوفيد-19 مع التركيز على تدابير السياسات التي تؤثر على الأعمال التجارية بشكل مباشر أو غير مباشر. كما يساعد المرجع منظمات أصحاب العمل والعضوية في قطاع الأعمال التجارية في الأنشطة المتعلقة بالمناصرة والسياسات من خلال تقديم أمثلة لتدابير السياسات المستمدة من مختلف المناطق والبلدان والقطاعات والسياقات الإنمائية ذات الصلة بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. يتضمن الدليل المرجعي أيضًا عددًا من المقترحات المتعلقة بالسياسات التي تدعو إليها منظمات أصحاب العمل والعضوية في قطاع الأعمال التجارية والتي لم تعتمد بعد.

استجابةً للدعوات المباشرة للحصول على هذا الدعم من منظمات أصحاب العمل والعضوية في قطاع الأعمال التجارية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تم إصدار هذا المنشور لتوفير قائمة بسيطة من الاستجابات الشائعة في مجال السياسة العامة لجائحة كوفيد-19مع التركيز على تدابير السياسات التي تؤثر على الأعمال التجارية بشكل مباشر أو غير مباشر. على الرغم من عدم تقديم أي تحليل أو تقييم بشأن فعالية تدابير السياسات المشار إليها، إلا أن المنشور يهدف إلى مساعدة منظمات أصحاب العمل والعضوية في قطاع الأعمال التجارية في إجراءاتهم المتعلقة بالمناصرة والسياسات من خلال تقديم أمثلة مستمدة من مختلف المناطق والبلدان والقطاعات وسياقات التنمية ذات الصلة بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

جرايم بوكلي
مدير فريق العمل اللائق لشرق وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ

ديبورا فرانس-ماسين
مدير مكتب أنشطة أصحاب العمل

شكر وتقدير

كانت لمساهمات منظمات أصحاب العمل والعضوية في قطاع الأعمال التجارية دور فعال في وضع هذا التقرير. نود أن نعرب على نحو خاص عن تقديرنا لـ"منظمة القطاع الخاص في جزر المحيط الهادئ "و"اتحاد أصحاب العمل في فيجي" لأخذ الوقت لتبادل الأفكار حول احتياجات منظماتهم والجهود المبذولة لوضع استجابة على صعيد السياسات لجائحة كوفيد-19

نشكر الباحثة مياو تيانغ تانغ على مساهماتها وخبرتها وتعاونها العميق في وضع هذا الدليل المرجعي السريع، وتعرب منظمة العمل الدولية عن امتنانها لخبرتها ومهنيتها طوال اضطلاعها بمهمتها.

كما نتقدم بالشكر إلى الزملاء في منظمة العمل الدولية الذين أجروا مراجعة النظراء وقدموا مساهمات فنية. كما قام سانشير توجشيميج وجاري رينهارت ولويس جونزاليس وفلاديمير كوروفيتش من مكتب أنشطة أصحاب العمل بدعم هذا الجهد. كذلك قدم الزملاء في منظمة العمل الدولية من فريق العمل اللائق لشرق وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ مساهمات فنية أثرت هذا الدليل. نشكر هؤلاء الزملاء على وقتهم ومساهماتهم القيمة.

أخيرًا، نعرب عن تقديرنا العميق لفريق منظمة العمل الدولية الذي قاد البحث ونسقه، ولا سيما وايد برواملي ودونج إيونج لي، كبار الاخصائيين بشأن أنشطة أصحاب العمل من فريق العمل اللائق التابع لمنظمة العمل الدولية لشرق وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، ورافي بيريس، أخصائي أول بشأن أنشطة أصحاب العمل، وفريق الدعم الفني للعمل اللائق التابع لمنظمة العمل الدولية، مكتب نيودلهي.

إخلاء الطرف

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات وقواعد بيانات منظمة العمل الدولية، والتي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعين حدودها.

جدول المحتويات

المقدمة 6

كيفية استخدام هذا الدليل 6

الحوار الاجتماعي والتعاون في مكان العمل 7

مرحلة البقاء 8

1. تدابير العمالة *8*

1-1 دعم الأجور 8

1-2 برامج الاحتفاظ بالوظائف 8

1-3 برامج تقاسم العمل أو العمل لفترة قصيرة 9

1-4 تسريح العاملين والإجازات والفائض الوظيفي 10

1-5 دفع الأجور وتجميد الأجور 10

1-6 برامج التشغيل العامة محددة الهدف 10

2. توسيع نطاق الحماية الاجتماعية 11

3. دعم واستدامة المنشآت 11

3-1 تأجيل الديون 11

3-2 القروض المباشرة وضمانات القروض 12

3-3 تخفيض أسعار الفائدة 12

3-4 الإعفاء الضريبي وتأجيل اشتراكات الضمان الاجتماعي 13

3-5 دعم تكاليف المرافق والايجار وغيرها من التكاليف الثابتة الأساسية 13

3-6 حوافز الاستثمار والتيسيرات للإمدادات والبحوث الطبية 14

3-7 الحد الأدنى للأجور 14

3-8 المورد المركزي لتوفير المعلومات للشركات عن جائحة كوفيد-19 14

4. دعم العاملين لحسابهم الخاص والاقتصاد غير الرسمي 15

4-1 دعم دخل العاملين لحسابهم الخاص 15

4-2 دعم العاملين لحسابهم الخاص في الاقتصاد غير الرسمي 15

5. تيسير التغيرات المؤقتة في ترتيبات العمل 16

5-1 الإجازة المرضية الممتدة المدفوعة الأجر أو إجازة الرعاية أو الإجازة الأسرية 16

5-2 رعاية وحماية الطفل 17

5-3 العمل من المنزل والعمل عن بعد 17

6. تيسير التجارة: التصدير والاستيراد 17

مرحلة التكيف 19

1. دعم العودة إلى العمل 19

1-1مراجعة ترتيبات العمل 19

2-1 تعزيز السلامة والصحة المهنيتين في العمل 19

2. التدريب وتنمية المهارات 20

2-1التعليم والتدريب الفني والمهني 20

2-2 التدريب وإعادة التأهيل والتلمذة الصناعية 20

3. دعم استخدام التكنولوجيا الرقمية 21
3-1 توسيع نطاق البنية التحتية الرقمية 21
3-2 تنمية المعرفة والمهارة الرقمية 21
4. تعزيز ريادة الأعمال والابتكار 21
5. تدابير محددة لدعم الصناعات كثيفة العمالة و/أو الصناعات المتنامية 22
6. دعم التجارة صغيرة الحجم عبر الحدود 23
7. المشتريات العامة 23
مرحلة التعافي 24
1. تخفيف إجراءات الرقابة على الحدود وحماية الصحة العامة 24
2. تعزيز الاستثمار 24
2-1 جذب الاستثمار 24
2-2 الحوافز والتيسيرات لاستعادة التجارة العالمية 24
2-3 برامج تأمين ائتمان الصادرات 25
3. تعزيز مرونة سوق العمل 25
4. الاستثمار في الانتاجية 26
4-1 الانتاجية 26
4-2 التعليم وتنمية المهارات 26
4-3 البحث والتطوير 26
الاستفادة من التكنولوجيا 26
5. تعزيز قدرة الشركات على التكيف 27
6. تخضير التعافي 27
7. إعادة النظر في الحماية الاجتماعية 27
8. الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي 28
9. الشراكات بين القطاعين العام والخاص 28
10. تحسين الإدارة العامة والتنسيق والشفافية 28
10-1 التنسيق على نطاق الحكومة وبين القطاعات 28
10-2 إجراء تخطيط السيناريوهات 29

المقدمة

لقد دمرت جائحة كوفيد-19 عالم العمل وأثرت على حياة الناس وصحتهم ورفاههم، وكان لها تأثير كبير على الشركات والوظائف وسبل العيش في جميع أنحاء العالم. وقد أدت أزمة الصحة العامة هذه أيضًا إلى اضطراب اقتصادي واجتماعي هائل في جميع البلدان.

اتخذت الحكومات إجراءات غير مسبوقة لمكافحة تفشي الفيروس وحماية أرواح الناس. ومع ذلك، كان لعمليات الإغلاق والتدابير التقييدية الأخرى تأثير عميق على الاقتصادات وأسواق العمل والمجتمعات، كما ينزلق الاقتصاد العالمي نحو الركود. سلاسل التوريد تتفكك، والقطاعات تنهار، والمنشآت تغلق أبوابها، والمزيد من العمال يفقدون دخولهم وسبل عيشهم، كما تتعرض العديد من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لخطر الإفلاس.

للتخفيف من تلك التداعيات الضارة، استخدمت معظم البلدان حزمًا مالية ونقدية واسعة النطاق لتحفيز الاقتصاد وحماية دخل الناس ورفاههم. وإدراكًا لأهمية استمرار نشاط الاعمال، تساعد الحكومات الشركات على التكيف من خلال تقديم إعانات التوظيف، وإعانات التكاليف، وتأخير دفع الضرائب، فضلا عن اتخاذ تدابير أخرى لإعادة بناء الاقتصاد والتعافي من الأزمة.

سيعتمد نجاح التعافي بشكل حاسم على السياسات التي تم سنها خلال الأزمة. تتطلب المراحل المختلفة للجائحة استجابات مختلفة على صعيد السياسات، ويجب على الحكومات إيجاد التوازن الصحيح في مجال السياسات. يجب أن تستمر التدخلات وأن تنفذ على النطاق الصحيح. يعد الحوار الاجتماعي على المستويين الوطني ومكان العمل أمرًا بالغ الأهمية في جميع مراحل الجائحة لوضع استجابات فعالة في مجال السياسات وحلول مستدامة لمختلف القضايا الناشئة في أعقاب جائحة كوفيد-19.

كيفية استخدام هذا الدليل

يقدم هذا الدليل المرجعي قائمة شائعة لتدابير السياسات التي تنفذها الحكومات من مختلف أنحاء العالم استجابةً لجائحة كوفيد-19- مع التركيز على تدابير السياسات التي تؤثر على الأعمال بشكل مباشر أو غير مباشر. والدليل يساعد منظمات أصحاب العمل والعضوية في قطاع الأعمال التجارية في إجراءاتهم المتعلقة بالمناصرة والسياسات من خلال تقديم أمثلة لتدابير السياسات المستمدة من مختلف المناطق والبلدان والقطاعات والسياقات الانمائية ذات الصلة بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. يتضمن هذا الدليل أيضًا عددًا من مقترحات السياسات التي دعت إليها منظمات أصحاب العمل والعضوية في قطاع الأعمال التجارية والتي لم تعتمد بعد.

تم ترتيب تدابير السياسات وتصنيفها وفقًا لثلاث مراحل من الاستجابة للجائحة لتيسير الرجوع إليها: البقاء والتكيف والتعافي، على الرغم من أن بعض تدابير السياسات ذات أهمية في أكثر من مرحلة. نظرًا للوتيرة السريعة للتطورات، يعد هذا الدليل وثيقة حية، مما يعني أنه سيتم تحديثه بشكل دوري واستخدامه من قبل منظمات أصحاب العمل والعضوية في قطاع الأعمال التجارية لتتبع التطورات. للاطلاع على أحدث التطورات في مجال السياسات والأمثلة الأخرى المصنفة حسب القطر، يمكن لمنظمات أصحاب العمل والعضوية في قطاع الأعمال التجارية مراجعة منصة استجابات السياسات القطرية لجائحة كوفيد-19 التابعة لمنظمة العمل الدولية، أو أداة صندوق النقد الدولي لتعقب السياسات الخاصة بجائحة كوفيد-19، أو أداة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتعقب السياسات الخاصة بجائحة كوفيد-19.

للحصول على الإرشادات والدعم بشأن تقديم توصيات حول جائحة كوفيد-19 إلى الحكومات والنقابات وأصحاب المصلحة الآخرين، قد تقوم منظمات أصحاب العمل والعضوية في قطاع الأعمال التجارية بمراجعة نموذج البيان العام لـمنظمات أصحاب العمل والعضوية في قطاع الأعمال التجارية بشأن جائحة كوفيد-19.

الحوار الاجتماعي والتعاون في مكان العمل

يمكن أن يكون الحوار الاجتماعي والتعاون في مكان العمل بمثابة عامل دفع للقدرة على التكيف الاقتصادي والاجتماعي، والقدرة التنافسية والاستقرار والنمو والتنمية الشاملين. على الصعيد العالمي، تساهم منظمات أصحاب العمل والعضوية في قطاع الأعمال التجارية والمنظمات العمالية في تحقيق الحلول وبناء التماسك الاجتماعي وسيادة القانون. يمكن للشراكات بين الشركاء الاجتماعيين أن تدعم الحوكمة والسلام والاستقرار، كما يمكن أن تعزز التقدم الاقتصادي والاجتماعي. حتى عندما تعاني البلدان من حالات اضطراب مثل الجائحة أو الكوارث الطبيعية أو الصراعات أو الاضطرابات الاجتماعية، يمكن للجهود الفردية والجماعية للشركاء الاجتماعيين أن تسهم في تحسين الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الشاملة.[1]

يختلف وضع كل بلد وكل صناعة، ولا يوجد حوار "واحد يناسب الجميع"، ولكل أشكال ومستويات الحوار الاجتماعي والتعاون في مكان العمل دور تؤديه.[2] على المستويين الوطني والقطاعي، ومع التقدم في التكنولوجيا والتحولات الرقمية التي نتجت عن جائحة كوفيد-19، يمكن لواضعي السياسات استخدام منصات مؤتمرات الفيديو واستكشاف تطبيقات التواصل الاجتماعي لإشراك الشركاء الاجتماعيين وغيرهم من أصحاب المصلحة. وقد يلزم أيضا تقديم الدعم لمساعدة منظمات أصحاب العمل والعضوية في قطاع الأعمال التجارية ومنظمات العمال على الانتقال نحو الأساليب الرقمية لمشاركة الأعضاء والتشاور والحوار الاجتماعي.

في **الدنمارك**، وبغية تجنب الفائض الوظيفي على نطاق واسع، تم إبرام اتفاقية ثلاثية في 14 مارس 2020 بين الحكومة والاتحاد الدنماركي لنقابات العمال واتحاد أصحاب العمل الدنماركي. والاتفاقية تقدم برنامج مؤقت لتعويض الرواتب تموله الدولة لأصحاب العمل المعرضين لخطر الفائض الوظيفي على نطاق واسع. بالنسبة للعاملين المعرضين لخطر الفصل، تدفع الدولة لصاحب العمل 75 في المائة من الراتب الشهري، و 90 في المائة من أجر الساعة لكل موظف بدوام كامل، بحد أقصى 30 ألف كرونة دانماركية. يجب أن يأخذ العاملين خمسة أيام من العطل و / أو إجازة خلال فترة تعويض الراتب وفي المقابل لا يجوز فصلهم.

المصدر:

Mette Soested and Natalie Videbaek Munkholm, “COVID-19 and Labour Law: Denmark”, *Italian Labour Law e-Journal,* Vol. 13 No. 1S, 2020

في **سنغافورة**، وقعت وزارة القوى العاملة والمؤتمر الوطني لنقابات العمال والاتحاد الوطني لأصحاب العمل في سنغافورة بيانًا استشاريًا ثلاثيًا بشأن إدارة القوى العاملة الزائدة وتقليص عدد العاملين المسؤول (تم التحديث في مارس 2020). يدعو البيان الشركات إلى استخدام تقليص عدد العاملين كملاذ أخير، وفقط بعد بحث جميع الخيارات الأخرى واعتبارها غير قابلة للتطبيق. تشمل بدائل تقليص عدد العاملين تدريب العاملين لرفع مستوى مهاراتهم، إعادة توزيع العاملين في أجزاء أخرى من المنشأة، جداول عمل مرنة وأسابيع عمل قصيرة، تعديل الأجور عقب إجراء حوارات اجتماعية، والإجازات غير مدفوعة الأجر. وتشير الوثيقة إلى أنه "حيثما تكون هناك حاجة إلى تنفيذ أي من التدابير، ينبغي أن يسود مبدأ القيادة بالقدوة، والتشاور الوثيق والشفافية". يجب على أصحاب العمل الانخراط والتواصل مع النقابات والعاملين، وينبغي مراجعة التدابير بانتظام لتقييم إذا كانت لا تزال ضرورية وعما إذا كانت هناك حاجة إلى تدابير أخرى ". وتنص كذلك على أنه إذا كانت المنشأة منظمة نقابيًا، فيجب استشارة النقابة (النقابات) ذات الصلة في أقرب وقت ممكن بشأن هذه التدابير. ثم خصصت الحكومة "ميزانية القدرة على التكيف" لدعم العمال وتحقيق الاستقرار في المنشآت وبناء القدرة على التكيف على تدابير التباعد الاجتماعي وإغلاق أماكن العمل.

المصدر: وزارة القوى العاملة، سنغافورة.

- في **إيطاليا**، تم التوقيع على "بروتوكول ثلاثي مشترك لتنظيم إجراءات مكافحة واحتواء انتشار فيروس كوفيد-19 في مكان العمل" في 14 مارس 2020 بين الحكومة والشركاء الاجتماعيين، وسيتم تنفيذه في جميع المنشآت وأماكن العمل التي يشارك فيها ممثلو العمال. ويتضمن البروتوكول على 13 بند عمل بما في ذلك شبكات الأمان الاجتماعي وترتيبات العمل الذكية والتدابير الشاملة التي تهدف إلى الحفاظ على النشاط الاقتصادي مع ضمان بيئة عمل آمنة. كما يدعو الشركاء الاجتماعيين إلى تحديد هذه التدابير حسب الصناعة / القطاع.
- في **جمهورية كوريا**، أصدرت الحكومة والشركاء الاجتماعيون في وقت مبكر في 6 مارس 2020 إعلانًا ثلاثيًا للتغلب على أزمة جائحة كوفيد-19 بتدابير للحفاظ على العمالة وحماية العمال الأكثر عرضة للإصابة بالفيروس وكذلك تخفيف العبء الضريبي على المنشآت الصغيرة. وقد تم استكمال ذلك من خلال "الاتفاقية الثلاثية لقطاع الرعاية الصحية" الموقعة في 19 مارس 2020. تحدد الاتفاقية التزامات العمل والإدارة لتعزيز السلامة والصحة المهنيتين وسلامة المرضى، ووقف انتشار الفيروس، ومنع إجهاد الطاقم الطبي، وتحسين بيئة العمل في مرافق الرعاية الصحية والحفاظ على العمالة في القطاع.
- في **سريلانكا**، تم تشكيل فريق عمل ثلاثي برئاسة وزير تنمية المهارات والعمالة والعمل في مارس 2020 لإدارة تأثيرات جائحة كوفيد-19 على سوق العمل. وقد وافقت منظمات أصحاب العمل من خلال حوارات فريق العمل على دفع رواتب العمال كاملة في مارس وأبريل 2020. وتم التوصل إلى اتفاق ثلاثي لاحقًا لتقسيم الأجور في الحالات التي لا يمكن فيها نشر العمال في وقت واحد بسبب القيود الصحية أو قيود التشغيل.

المصدر: ILO COVID-19 country policy responses platform.

[1] ILO, “Managing Conflicts and Disasters: Exploring Collaboration between Employers’ and Workers’ Organizations”, 2020

[2] ILO, “The need for social dialogue in addressing the COVID-19 crisis”, ILO brief, May 2020.

مرحلة البقاء

يحتوي هذا القسم على مجموعة من تدابير السياسات للاستجابة الفورية للأزمات والإغاثة قصيرة المدى. في هذه المرحلة، من المهم بمكان الحفاظ على تدفق سلاسل الإمداد، خاصة إمدادات الرعاية الصحية والإمدادات الغذائية، ومنع إغلاق الشركات، والحماية من فقدان الوظائف والدخل وإزالة الحواجز غير الضرورية، بما في ذلك القيود على التصدير وغيرها من الحواجز التجارية التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الوضع. هناك حاجة إلى حزم تحفيز فورية لتعزيز القطاع الصحي مع تخفيف الأثر على الاقتصادات وأسواق العمل من خلال توفير الإعانات المالية للمنشآت ودعم الدخل للعمال.[3]

يجب أن تبني التدخلات على المؤسسات القائمة، مع توجيه العمال والمنشآت لتيسير التعافي المستدام.[4] يجب تنفيذ التدابير الداعمة للمنشآت الرسمية جنبًا إلى جنب مع تدابير لمساعدة المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر في القطاع غير الرسمي التي لديها قدرات ومقدرة على التكيف محدودة.

استجابت العديد من البلدان على الفور لأزمة جائحة كوفيد-19 بنطاق وحجم غير مسبوقين من التدابير بما في ذلك الاستثمار في الرعاية الصحية ودعم الدخل وبرامج الاحتفاظ بالوظائف وتيسير الأعمال. أفادت منظمة العمل الدولية أنه بحلول نهاية مايو 2020 ، كان أكثر من 90 دولة قد اعتمدت أو أعلنت عن تدابير مالية بلغ مجموعها أكثر من 10 تريليون دولار أمريكي ، في حين قام عدد مماثل من البلدان بخفض أسعار الفائدة بعد تفشي الجائحة.[5] فيما يلي بعض التدابير الشائعة الفورية والقصيرة الأجل التي تنفذها البلدان في جميع أنحاء العالم.

1. تدابير العمالة

تم تنفيذ السياسات والحزم المتعلقة بالعمالة لدعم الشركات وحماية العمال من مخاطر العمالة وتعزيز فرص العمل الجديدة من قبل العديد من البلدان كاستجابة فورية للجائحة. وتشمل الإجراءات الشائعة برامج التوظيف أو الاحتفاظ بالوظائف، وإعانات الأجور، وحوافز تقاسم العمل وساعات العمل الأقصر، والمنح النقدية، وتقديم قروض بفائدة منخفضة، والتعليق المؤقت لمدفوعات الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي.

1-1 دعم الأجور

دعم الأجور هو الإجراء الأكثر استخدامًا لحماية العمالة. يتم تنفيذه من خلال الإعانات المباشرة أو تعويض المنشآت مقابل كل أو جزء من راتب العامل عند انخفاض الإيرادات والأرباح بسبب الأزمة. توفر إعانات الأجور حوافز لأصحاب العمل لإبقاء العمال على جدول الرواتب حتى مع انخفاض الأنشطة التجارية. قد يكون دعم الأجور مكلفًا ولكنه يساهم في التعافي الأسرع للمنشآت من خلال تمكينها من الاحتفاظ بقوة عمل مؤهلة وتقليل تكاليف تسريح العمال وإعادة التوظيف.[6] وهي فعالة كإجراء مؤقت ومكمل للتدخلات الأوسع على صعيد السياسات في الحفاظ على الوظائف وتحفيز الاقتصاد.

- في **نيوزيلندا**، المنشآت التي تشهد انخفاضًا في الإيرادات الفعلية أو المتوقعة بنسبة 30 في المائة أو أكثر شهريًا بسبب جائحة كوفيد-19 مؤهلة للتقدم بطلب للحصول على إعانة الأجور لمدة تصل إلى 12 أسبوعًا لكل موظف، بشرط أن يتم الاحتفاظ بالعمال المدرجة أسمائهم في الطلب طوال فترة الإعانة. قيمة الإعانة مبلغ ثابت قدره 585.80 دولار نيوزيلندي للعاملين الذين يعملون 20 ساعة أو أكثر في الأسبوع قبل الأزمة (دوام كامل)، و 350 دولارًا نيوزيلندي للعاملين الذين يعملون حتى 20 ساعة في الأسبوع (دوام جزئي).
- في **بوتسوانا**، كان برنامج إعانة الأجور متاحًا للعاملين من المواطنين من أبريل حتى يونيو 2020، ولم يُسمح لأصحاب العمل الذين يتلقون الإعانة بتخفيض عدد الموظفين. تلقى أصحاب العمل المؤهلون إعانة بنسبة 50 في المائة من الأجور الشهرية للموظف، تتراوح بين 1000 - 2000 بولا بوتسواني في الشهر.
- في **جزر كوك**، يمكن للمنشآت المسجلة التي تشهد انخفاضًا بنسبة 30 في المائة في أعمالها منذ 1 مارس 2020 التقدم بطلب للحصول على إعانة للأجور تعادل الحد الأدنى للأجور لأسبوع عمل مدته 35 ساعة لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر. تم تقديم الإعانة بشرط أن تبقي المنشأة العامل على كشف الرواتب.

المصدر: ILO, “Appendix: Country Examples”, in Temporary Wage Subsidies, 2020.

2-1 برامج الاحتفاظ بالوظائف

على غرار إعانات الأجور، تم تنفيذ برامج الاحتفاظ بالوظائف من قبل العديد من البلدان لمساعدة أصحاب العمل على الاحتفاظ بالعاملين ومواصلة دفع رواتبهم خلال أزمة جائحة كوفيد-19 حتى يتمكنوا من العودة إلى العمل بسرعة بعد الجائحة. والهدف من ذلك هو منع فقدان الدخل للعمال الذين يعملون بالفعل. توفر

[3] ILO, “A policy framework for tackling the economic and social impact of the COVID-19 crisis”, ILO brief, May 2020.

[4] ILO, “COVID-19 and the world of work”, fifth edition, 2020.

[5] المرجع السابق

[6] ILO, “Temporary Wage Subsidies”, 2020

البرامج منحًا نقدية أو قروضًا منخفضة الفائدة أو إعفاءات ضريبية لجميع المنشآت المؤهلة التي تحتفظ بكشوف الرواتب عند مستوى ما قبل جائحة كوفيد-19. هذه التدابير مناسبة للمنشآت من جميع الأحجام وتساعد على الحفاظ على علاقات العمل التي من شأنها تسهيل مرحلة التعافي.[7]

نفذت البلدان المختلفة هذه البرامج بطرق متباينة: بعض البلدان لا تسمح لأصحاب العمل بتسريح العمال أو إنهاء خدمتهم خلال فترة الإعانة بينما يسمح البعض الآخر لأصحاب العمل بتسريح العمال مؤقتًا والمطالبة بمنحة نقدية يتم توزيعها على العمال، مع ضمان عودة هؤلاء العمال إلى العمل متى تحسن الوضع.

في أستراليا، نفذت الحكومة **برنامج الاحتفاظ بالوظائف** بقيمة 130 مليار دولار أسترالي لتمكين المنشآت التي تأثرت بشكل كبير من جائحة كوفيد-19 من الاستمرار في دفع رواتب موظفيها. تدعم هذه المساعدة المنشآت على الحفاظ على قوتها العاملة وإعادة التشغيل بسرعة عندما يكون ذلك ممكنًا. يمكن للمنشآت المتضررة المطالبة بمبلغ 1500 دولار أسترالي كل أسبوعين لكل موظف مؤهل ويجب عليها دفع هذا المبلغ على الأقل لكل موظف مؤهل.

المصدر: Employee Matters, “Federal Government Job Keeper Scheme Explained”, 2020.

في **ماليزيا**، أطلقت الحكومة **برنامج الاحتفاظ بالموظفين** لتقديم إعانة مالية قدرها 600 رينجيت ماليزي شهريًا (حتى ستة أشهر) للموظفين الذين يقل راتبهم الشهري عن 4000 رينجت ويوافقون على أخذ إجازة غير مدفوعة الأجر تصل إلى ستة أشهر (أو 30 يومًا على الأقل) اعتبارًا من 1 مارس 2020. كما أطلقت الحكومة **برنامج دعم الأجور** الذي يقدم إعانات تصل إلى 1200 رينجت شهريًا لأصحاب العمل المؤهلين لكل موظف يتقاضى 4000 رينجت أو أقل لمدة ثلاثة أشهر. على صاحب العمل الذي يتلقى المخصصات أن يضمن عدم وجود تخفيض في العمالة أو تخفيض في الأجور أو إجازات غير مدفوعة الأجر، ويجب أن يوافق على الاحتفاظ بالموظف لمدة ستة أشهر على الأقل.

المصدر: Round Table Consultancy, “Employee Retention Programme (ERP) and Wage Subsidies Programme (WSP)”, 16 April 2020.

3-1 برامج تقاسم العمل أو العمل لفترة قصيرة

ينطوي تقاسم العمل أو العمل لفترة قصيرة على تقليل وقت عمل الموظف لتوزيع حجم عمل مخفض على نفس العدد من العمال لتجنب تسريح العمال. هذا برنامج حكومي يساعد أصحاب العمل أثناء الانخفاض المؤقت في الطلب أو الإنتاج أو الصعوبات الاقتصادية الأخرى عن طريق تزويد العمال بإعانة تتناسب مع تخفيض ساعات العمل. تم التفاوض على برامج العمل لفترة قصيرة بين الشركاء الاجتماعيين، وتقوم دول أوروبية مختلفة بتنفيذها استجابةً للجائحة[8] للمساعدة في استقرار العمالة ودعم دخول العمال.

في **ألمانيا**، يمكّن برنامج "*كورزاربايت* (*Kurzarbeit*) (العمل لفترة قصيرة) المنشآت التي تضررت بشدة من الانكماش الاقتصادي من إرسال عمالها إلى منازلهم أو تقليل ساعات عملهم بشكل كبير دون الحاجة إلى تسريحهم. ستدفع الحكومة 60 في المائة من رواتب العمال التي حصلوا عليها قبل الأزمة، أو 67 في المائة إذا كان لديهم أطفال.

في شهر مارس 2020، وسع البرلمان برنامج العمل لفترة قصيرة ليصبح متاحا للمنشآت إذا تأثر ما لا يقل عن 10 في المائة من قوتها العاملة، مقارنة بالحد الأدنى السابق البالغ 30 في المائة. تتوقع الحكومة أن يتلقى ما يصل إلى 2.35 مليون شخص هذه الإعانة، مما يكلف الدولة ما لا يقل عن 10 مليارات يورو (11.1 مليار دولار أمريكي).

المصدر: Deutsche Welle, “Short-time work: A vital tool in Germany's economic armory against coronavirus”, 2020.

تم إبرام عدد من الاتفاقات الجماعية على مستوى الصناعة بين النقابات العمالية وجمعيات أصحاب العمل لزيادة التعويض القانوني للعمل لفترة قصيرة. ومن الأمثلة على ذلك: صناعة الأفلام (100 في المائة من صافي الأجور)؛ تصنيع المعادن (80-97 في المائة)؛ المواد الكيميائية (90 في المائة)؛ تصليح السيارات (KfZHandwerk) (90 في المائة) ؛ قطاع تقديم الطعام القائم على النظم (Systemgastronomie) (90في المائة) ؛ خدمات المنسوجات (80 في المائة) ؛ صناعة الأخشاب والبلاستيك (75 في المائة).

المصدر: European Trade Union Confederation, “Short Time Work Measures Across Europe”, *ETUC Briefing Note*, 31 March 2020, p. 5

[7] ILO, “A policy framework for the COVID-19 crisis”.

[8] ILO, “A policy framework for the COVID-19 crisis”.

4-1 تسريح العاملين والإجازات والفائض الوظيفي

لوقف تفشي جائحة كوفيد-19، سنت الحكومات قيودًا مثل حظر التجول وضوابط على الحركة والإغلاق ولم تتمكن العديد من المنشآت من العمل وكافحت للاحتفاظ بعمالها دون إعانات مالية.

على الرغم من تحديات الاحتفاظ بالعاملين، يجب أن يكون خفض العمالة وإنهاء الخدمة الخيار الأخير لأي منشأة. لمساعدة وتسهيل جهود أصحاب العمل على الاحتفاظ بالعاملين وضمان استمرار النشاط، قد تكون هناك حاجة لقدر معين من المرونة حتى يتمكن أصحاب العمل من إجراء تعديلات على قوة العمل، على الأقل بشكل مؤقت أثناء الأزمة عندما يتم استنفاد الدعم المالي. وهذا من شأنه أن يمكّن أصحاب العمل من إيقاف العمال مؤقتا عن العمل أو تسريحهم أو إعطائهم إجازة غير مدفوعة الأجر عندما تكون المنشآت غير قادرة على العمل بسبب الإغلاق أو القيود أو نقص الطلب، ويكونوا قد استنفدوا جميع السبل الأخرى وليس لديهم بديل.

في **أستراليا**، تم إجراء تغييرات مؤقتة على قوانين مكان العمل بسبب تأثير جائحة كوفيد-19. تقدمت بعض النقابات وجمعيات أصحاب العمل بطلب إلى لجنة العمل العادل لزيادة المرونة في بعض المنح. ونتيجة لذلك، قامت اللجنة بتعديل عدد من الأحكام في تلك المنح لإعطاء أصحاب العمل والموظفين مرونة إضافية للاتفاق على ترتيبات عمل بديلة، مثل تمديد إجازة الجائحة غير مدفوعة الأجر.

المصدر: Fair Work Ombudsman, Government of Australia, “Temporary changes to workplace laws during coronavirus”, 30 March 2020.

5-1 دفع الأجور وتجميد الأجور

لحماية مصالح العمال، تتسم معظم التشريعات بطابعها المقيد بالنسبة لدفع الأجور. بدون الدعم المالي الحكومي، لن تتمكن بعض المنشآت من الاحتفاظ بالعمال عند إغلاق عملياتها أو العمل بأقل من طاقتها الكاملة بسبب القيود أو تدنى الطلب. في ظل هذه الظروف، يكون التفاهم والالتزام المشترك بين أصحاب العمل والنقابات والعمال أكثر أهمية. قد يتعين تخفيف التشريعات لتمكين الشركاء الاجتماعيين من استكشاف ترتيبات بديلة للحفاظ على الوظائف حتى يتمكن أصحاب العمل من الاحتفاظ بالعاملين وتقليل تسريح العمال أو الفائض الوظيفي. يلعب الحوار الاجتماعي الثنائي والثلاثي دورًا أساسيًا للتوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات، مثل التجميد المؤقت للأجور، وخفض الرواتب، والأجور التناسبية، والمدفوعات المؤجلة للأجور والعلاوات، من بين أمور أخرى.

في **سريلانكا**، توصل الشركاء الثلاثة إلى اتفاق للأجور التناسبية للعاملين الذين لا يستطيعون العمل بسبب القيود الصحية أو اشتراطات العمل التي نشأت نتيجة لجائحة كوفيد-19. كانت الاتفاقية الثلاثية في البداية لمدة ثلاثة أشهر ولكن تم تمديدها لمدة ثلاثة أشهر أخرى اعتبارًا من 1 يوليو 2020.

المصدر: اتحاد أصحاب العمل في سيلان.

6-1 برامج التشغيل العامة محددة الهدف

تسعى برامج النقد مقابل العمل إلى توفير فرص عمل فورية أثناء تطوير البنية التحتية ودعم تقديم الخدمات الحكومية لتوفير أساس أفضل للنمو المستقبلي. توفر هذه التدابير الشائعة للاستجابة للأزمات فرص العمل والدخل للقادرين والراغبين عقليًا وجسديًا، وتبطئ المزيد من التدهور في سوق العمل. تشمل أمثلة النقد مقابل العمل الأنشطة الروتينية لصيانة الطرق أو توصيل المياه / المرافق والصرف الصحي والخدمات الصحية. يمكن أن تقدم برامج التشغيل هذه تعديلات على المشتريات والحوافز لتعبئة قدرات القطاع الخاص، ولا سيما شركات البناء التي تنفذ أعمال البنية التحتية والصيانة.[9]

- في **الهند**، خصصت الحكومة مبلغًا إضافيًا قدره 5 مليارات دولار أمريكي للخطة الوطنية لضمان العمالة الريفية، والتي توفر 100 يوم من العمل بأجر في السنة المالية لكل أسرة يتطوع أعضاؤها البالغون للقيام بأعمال يدوية غير ماهرة.
- يوفر برنامج الأشغال العامة في **جنوب إفريقيا** العمل في مجال الخدمات الأساسية وجمع النفايات ولكنه يتضمن أيضًا مبادرة جديدة لتوظيف 20000 شخص لتوزيع المطهرات وتوفير التثقيف الصحي والعمل في مجال التطهير والتعقيم.

المصدر: Kaleb Nygaard and Mallory Dreyer, “Countries provide support to workers in the informal economy”, Yale School of Management, Program on Financial Stability, 22 May 2020.

في **تيمور - ليشتي**، وبدعم من منظمة العمل الدولية، أوجدت الحكومة ما يقرب من 2000 فرصة عمل مباشرة للفقراء والضعفاء في المناطق الريفية من خلال أنشطة صيانة الطرق الروتينية

المصدر: مكتب منظمة العمل الدولية القطري لإندونيسيا وتيمور - ليشتي.

[9] ILO, “The role of public employment programmes and employment guarantee schemes in COVID-19 policy responses”. ILO brief, May 2020.

2. توسيع نطاق الحماية الاجتماعية

الحماية الاجتماعية هي آلية لا غنى عنها لتقديم الدعم للأفراد خلال أزمة جائحة كوفيد-19 من خلال إتاحة الوصول إلى الرعاية الصحية والحماية من الخسائر الهائلة في الدخل الناتجة عن أعمق انكماش اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية.[10] تمكن العديد من البلدان من الاستجابة بسرعة من خلال تعبئة آليات الحماية الاجتماعية القائمة أو توسيعها أو تكييفها. وفقًا لمرصد الحماية الاجتماعية لمنظمة العمل الدولية بشأن كوفيد-19، نفذت 108 دولة اعتبارًا من 17 أبريل 2020 تدابير الحماية الاجتماعية كجزء من استجابتها لأزمة كوفيد-19، لا سيما في مجالات الحماية الصحية والحماية من البطالة وإعانات المرض والإعانة الاجتماعية. وقد ساعد ذلك على ضمان الوصول الشامل والفعال إلى الرعاية الصحية وأمن الدخل، وبالتالي دعم الوظائف وسبل العيش والدخول، لا سيما بين من هم في وضع هش.[11]

- ستوفر حكومة **الفلبين**، من خلال برنامج الدعم الطارئ، مبلغ 5000-8000 بيزو فلبيني شهريًا لـ 18 مليون أسرة لمدة شهرين. في 22 مايو 2020 أعلنت الحكومة أن الدفعة الثانية من المدفوعات ستكون مخصصة بشكل أساسي لمن يعيشون في الحجر الصحي المجتمعي المعزز.
- في **تايلاند**، تلقى العاملين المشمولين بالتأمين الاجتماعي الوطني تعويض بطالة بنسبة 62 في المائة من أجورهم اليومية بحد أقصى 500 بات تايلاندي في اليوم أو 15000 بات تايلاندي شهريًا، لمدة ثلاثة أشهر من مارس إلى مايو 2020. ستغطي وكالة الضمان الاجتماعي التايلاندية جميع التكاليف الطبية للمصابين بـفيروس كوفيد-19.
- في **قطر**، سيحصل جميع العمال المعزولين أو الخاضعين للحجر الصحي والذين يتلقون العلاج على راتبهم الأساسي وبدلاتهم بغض النظر عما إذا كان يحق لهم الحصول على إجازة مرضية.
- خصصت حكومة **أوكرانيا** 2.28 مليار هريفنا اوكرانية (84.44 مليون دولار أمريكي) لصندوق التأمين الاجتماعي لتمويل الإجازة المرضية مدفوعة الأجر والإعانة المخصصة لمرة واحدة لأسر الأطباء والعاملين في المجال الطبي الذين توفوا نتيجة فيروس كوفيد-19. قدم صندوق التأمين الاجتماعي تعويضًا مؤقتًا لمرضى فيروس كوفيد-19الذين فقدوا الدخل. يحق لجميع العاملين المؤمن عليهم الحصول على 50 في المائة من متوسط أجرهم، بغض النظر عن الأقدمية، بدءًا من اليوم السادس للعجز المؤقت المؤكد عن العمل (يتم تمويل الأيام الخمسة الأولى من قبل أصحاب العمل).

المصدر: Ugo Gentilini et al., “Social Protection and Jobs Responses to COVID-19: A Real-Time Review of Country Measures”, Living papers, version 11, 12 June 2020.

3. دعم واستدامة المنشآت

3-1 تأجيل الديون

سنت الحكومات والوكالات والبنوك التجارية تدابير للإغاثة المؤقتة للمنشآت المتضررة من الأزمة بما في ذلك تجميد أو تأجيل الالتزامات المالية، مثل سداد القروض. كما قاموا بتمديد آجال استحقاق القروض، وفرض تأجيل سداد الديون، والتجميد المؤقت لتصنيفات المدينين، وزيادة بشكل مؤقت العتبة التي يمكن للدائنين أن يصدروا عندها طلباً قانونياً على منشأة ما والوقت الذي يتعين على المنشآت الاستجابة للطلبات القانونية التي يتلقونها.

قامت **جمهورية الدومينيكان** بإجراء تجميد مؤقت لتصنيفات المدينين وتوفير المخصصات للمستويات السائدة اعتبارًا من 16 مارس 2020 ؛ سيتم تصنيف القروض المتأخرة السداد على أنها جارية لمدة 60 يومًا ؛ ومُنح المدينون 90 يومًا لتحديث ضمانات القروض.

المصدر: IMF, “Country Report No. 20/154: Dominican Republic”, 7 May 2020, p. 7.

اعتمدت **مصر** سياسة التنازل عن الفائدة الهامشية على الديون التي تقل عن مليون جنيه مصري إذا دفع العملاء 50 في المائة. تم توجيه جهات الإقراض الأصغر للنظر في التأخيرات على أساس كل حالة على حدة، بنسبة تصل إلى 50 في المائة من قيمة الأقساط الشهرية للعملاء المتعثرين. كما تم تعليق القوائم السوداء لسجلات الائتمان للعملاء غير المنتظمين وإعفاءً من الدعاوى القضائية للعملاء الذين تخلفوا عن سداد الديون.

المصدر: IMF, Chapter 1. Policies to support people during the COVID-19 pandemic, Annex 1.1. Fiscal Measures in Selected Economies in Response to the COVID-19 Pandemic, in *Fiscal Measures*, 2020, p. 37.

---

10 ILO, “Social protection responses to the COVID-19 pandemic in developing countries: Strengthening resilience by building universal social protection”, ILO brief, May 2020.

11 ILO, “The role of public employment programmes”.

- في **المجر**، تم تعليق مدفوعات القروض التي تم الحصول عليها قبل 18 مارس 2020 حتى نهاية عام 2020 لجميع الأفراد والمنشآت. تم تمديد أمد القروض التجارية قصيرة الأجل حتى 30 يوليو 2020. وقد تم تعظيم النسبة المئوية السنوية للقروض الاستهلاكية الجديدة بالسعر الأساسي للبنك المركزي زائد 5 في المائة.
- أعلن **بنك ماليزيا المركزي** أنه طلب تأجيلًا لمدة ستة أشهر لجميع القروض المصرفية المتضررة من الجائحة، باستثناء أرصدة بطاقات الائتمان.

المصدر: OECD, *Coronavirus (COVID-19): SME Policy Responses*, 2020.

2-3 القروض المباشرة وضمانات القروض

اعتمدت العديد من الحكومات التدابير ووسعت من نطاقها بغية تعزيز الإقراض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك الائتمان المباشر المقدم من البنوك المركزية والحوافز للبنوك التجارية، مثل توفير الضمانات على القروض أو إلغاء اشتراطات الاحتياطي للبنوك للسماح لهم بزيادة الإقراض. تقدم بعض الحكومات ضمانات جزئية تصل إلى 80 في المائة للبنوك ضد الخسائر في القروض المؤهلة وتسمح الآن بإجراء تقييمات أقل صرامة لمخاطر الائتمان.

أمثلة على تدابير الدعم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

- في **أستراليا**، قدم برنامج تعزيز التدفق النقدي لأصحاب العمل في البداية منحًا تصل إلى 25000 دولار أسترالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مع حد أدنى من المدفوعات المعفاة من الضرائب بقيمة 2000 دولار أسترالي للمنشآت مستوفية الشروط (تلك التي يبلغ حجم مبيعاتها أقل من 50 مليون دولار أسترالي والتي توظف عاملين). رفعت حزمة حكومية جديدة تم الإعلان عنها في 22 مارس 2020 هذه المدفوعات النقدية المعفاة من الضرائب إلى 100 ألف دولار أسترالي وتم تمديد معايير الأهلية لتشمل المؤسسات الخيرية غير الهادفة للربح.
- اعتمد **بنك تايلاند** تدابير لمساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة المتضررة من جائحة كوفيد-19 وتحقيق الاستقرار في سوق سندات الشركات. وتمكن هذه التدابير المنشآت الصغيرة والمتوسطة من تأجيل سداد الديون لمدة ستة أشهر بحد ائتماني يصل إلى 100 مليون بات تايلاندي، تم تقديم قروض ميسرة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بحد ائتماني يصل إلى 500 مليون بات تايلاندي بمعدل فائدة 2 في المائة سنويًا لمدة عامين (بدون فائدة مستحقة في الأشهر الستة الأولى). يمكن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أيضًا المطالبة بخصومات من نفقات رواتب العاملين المسجلين في الضمان الاجتماعي.
- في **البرازيل**، يقدم **بنك التوفير الفيدرالي** المملوك للدولة حاليًا 14.9 مليار دولار أمريكي في شكل تسهيلات ائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لرأس المال العامل، كما يقوم بشراء محافظ قروض الرواتب من البنوك متوسطة الحجم والشركات الزراعية. كما خفض أسعار الفائدة على أنواع معينة من الائتمان ومنح العملاء فترة سماح مدتها 60 يومًا.

المصدر: OECD and ASEAN, *Enterprise Policy Responses to COVID-19 in ASEAN: Measures to boost MSME resilience*, Policy Insight series, 2020.

3-3 تخفيض أسعار الفائدة

واحدة من السياسات النقدية الفورية التي تنفذها معظم البلدان هي خفض سعر الفائدة. إن الإجراء الذي اتخذته البنوك الاحتياطية لخفض سعر الفائدة له تأثير مباشر وفوري على الاقتصاد. قامت البنوك التجارية بعد ذلك بتخفيض أسعار الفائدة المتغيرة والثابتة على قروض الشركات للمساعدة في دعم الأعمال في هذا الوقت العصيب ولتعزيز الاقتصاد.

قام **البنك المركزي في ميانمار** بتخفيض أسعار الفائدة مرتين منذ تفشي جائحة كوفيد-19، في البداية عند 0.5 في المائة في منتصف مارس 2020 ، ثم انخفض بعد ذلك بنسبة 1 في المائة إضافية في أول أبريل 2020 لمساعدة اقتصاد البلاد المتدهور. سعر الفائدة ساري المفعول اعتبارًا من 1 أبريل 2020 هو 8.5 بالمائة.

المصدر: Nan Lwin, "Myanmar Central Bank Cuts Interest Rates Another 1% to Aid Economy", *The Irrawaddy*, 25 March 2020.

في **مصر**، خفض البنك المركزي سعر الفائدة بمقدار 300 نقطة أساس. تم تخفيض سعر الفائدة التفضيلية من 10 في المائة إلى 8 في المائة على قروض قطاعات السياحة والصناعة والزراعة والبناء، وكذلك للإسكان للعائلات ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

المصدر: IMF COVID-19 Policy Tracker.

خفض **بنك الاحتياطي الأسترالي** أسعار الفائدة الرسمية إلى مستوى قياسي منخفض بلغ 0.25 في المائة حيث يتوقع "خسائر كبيرة في الوظائف" ويسعى لحماية الاقتصاد من التداعيات المالية لجائحة فيروس كورونا. وقال المحافظ فيليب لوي إن البنك سيبقي معدل الاحتياطي النقدي عند 0.25 في المائة "حتى يتم إحراز تقدم نحو العمالة الكاملة وهو واثق من أن التضخم سيكون مستدامًا ضمن النطاق المستهدف البالغ 2 إلى 3 في المائة".

المصدر: Shane Wright and Eryk Bagshaw, "Reserve Bank cuts rates to record low in emergency action", *The Sydney Morning Herald*, 19 March 2020.

4-3 الإعفاء الضريبي وتأجيل اشتراكات الضمان الاجتماعي

يشمل الإعفاء الضريبي السياسات المالية التي تنفذها الحكومات لتحفيز الاقتصاد وتعزيز الإنفاق. تشمل السياسات الشائعة التخفيضات الضريبية، والائتمان، والإعفاءات، وتأجيل المواعيد النهائية للإقرارات الضريبية والمدفوعات السنوية، والتنازل عن الفوائد والعقوبات على مدفوعات الضرائب المؤجلة، وتأجيل اشتراكات الضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية، والسماح بوضع خطط للسداد حتى يتمكن أصحاب العمل من دفع الاشتراكات السابقة على أقساط، من بين أمور أخرى.

- تقدمت **رابطة أصحاب العمل الإندونيسية** بمقترحات إلى وزير المالية بشأن تخفيف ضريبة الدخل وإلى رئيس هيئة الخدمات المالية بشأن تخفيف القواعد الخاصة بسداد القروض المصرفية.
- قدم **اتحاد الأعمال الياباني** اقتراحًا في 30 مارس 2020 إلى الحكومة لطلب الدعم الضريبي التالي:
  - تمديد الإقرارات الضريبية والمواعيد النهائية للدفع وتأجيل عمليات الفحص الضريبي بناءً على التمديدات والمواعيد النهائية للدفع بدون فوائد ضرائب أو عقوبات المتأخرات المحلية.
  - السماح بترحيل الخسائر لمدة عامين للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمنشآت الكبيرة المحددة وتمكين استرداد المبالغ بالنسبة للإقرارات الضريبية المؤقتة.
  - التوسع في تخفيض ضرائب الأصول الثابتة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
  - تطبيق الاسترداد الضريبي والإعفاءات الضريبية وتأجيل سداد الضرائب بالنسبة لضرائب الأصول الثابتة وضريبة وقود الطائرات لشركات الطيران ومشغلي السكك الحديدية والخدمات المتعلقة بالسياحة.
  - اتخاذ تدابير ضريبية جريئة لدعم العمل عن بعد في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
  - تطبيق الإعفاءات الضريبية على رسوم الدمغة المتعلقة بالقروض الخاصة للمنشآت المتضررة من الجائحة.

المصدر: جمعية أصحاب العمل الإندونيسية واتحاد الأعمال الياباني، مارس 2020

- في **اليابان**، سمحت الحكومة للمنشآت التي عانت من انخفاض الإيرادات بأكثر من 20 في المائة بتأجيل دفع الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي. كما نفذت أيضًا تخفيضًا أو إعفاءً من ضريبة الأملاك المحلية على الآلات والمباني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المتضررة.
- خفضت **النرويج** مؤقتًا ضريبة القيمة المضافة على الصعيد الوطني إلى 8 في المائة من 12 في المائة حتى 31 أكتوبر 2020. كان لدى الشركات والأفراد المسؤولين عن دفع ضريبة القيمة المضافة مهلة حتى 14 يونيو 2020 لتسديد مدفوعات الربع الأول.
- في **جنوب إفريقيا**، قدمت الحكومة إعانة ضريبية لأصحاب العمل تصل إلى 500 راند جنوب أفريقي شهريًا لمدة أربعة أشهر لموظفي القطاع الخاص الذين يتقاضون رواتب أقل من 6500 راند جنوب أفريقي بموجب حافز ضريبة العمل. كما أدخلت إعفاء لمدة أربعة أشهر لمدفوعات ضريبة تنمية مهارات الشركات، والتتبع السريع لرد ضريبة القيمة المضافة وتأخير ثلاثة أشهر للتسجيل لضريبة الكربون والدفع الأول لها. لمساعدة عدد أكبر من الشركات، زادت عتبة دوران التأجيلات الضريبية إلى 100 مليون راند جنوب أفريقي في السنة.

المصدر: ILO COVID-19 country policy responses platform.

5-3 دعم تكاليف المرافق والايجار وغيرها من التكاليف الثابتة الأساسية

على الرغم من الانخفاض الحاد في الإيرادات والدخل، لا يزال يتعين على المنشآت دفع التكاليف والنفقات الجارية مثل الإيجار والرهن العقاري والمرافق، من بين أمور أخرى. اعتمدت البلدان سياسات وإرشادات لمساعدة المنشآت مؤقتًا خلال هذه الفترة الصعبة. تعد الإعفاءات من رسوم انقطاع الخدمة، واسترداد المبالغ المدفوعة مقدما، وخطط السداد، وحظر الإخلاء، وإعانات أو دعم الإيجار وتمديد المواعيد النهائية لمدفوعات الضرائب العقارية، من بين الإجراءات الشائعة التي نفذتها البلدان.

في **تايلاند**، بدأت الحكومة العمل مع هيئة كهرباء العاصمة وهيئة الكهرباء الإقليمية في 25 مارس 2020 رد التأمين على عداد الكهرباء والمبالغ المدفوعة مقدما التي تتراوح بين 300 و 6000 بات تايلاندي لمساعدة الأسر والشركات الصغيرة.

المصدر: The Thaiger, “How to request a refund for electric meter deposits – starts tomorrow”, 24 March 2020.

أعفت **سلوفينيا** مؤقتًا الشركات الصغيرة والأسر المعيشية من واجب الدفع لدعم منتجي الطاقة من المصادر المتجددة والتوليد المشترك عالي الكفاءة.

المصدر: OECD, *Coronavirus (COVID-19): SME Policy Responses*, 2020.

في **سنغافورة**، أقر البرلمان تعديلات على لوائح فيروس كوفيد-19 في 5 يونيو 2020 تطالب مالكي العقارات التجارية بالتنازل عن الإيجار الأساسي لمدة شهرين (يونيو ويوليو) للمستأجرين من المنشآت الصغيرة والمتوسطة المتعثرة. يُطلب أيضًا من مالكي العقارات الصناعية والمكتبية منح المستأجرين المؤهلين إعفاءً من الإيجار الأساسي لمدة شهر واحد لشهر مايو 2020.

المصدر: CNA, "Amended COVID-19 laws passed requiring landlords to give SME tenants more rental waivers", 2020.

6-3 حوافز الاستثمار والتيسيرات للإمدادات والبحوث الطبية

تم تنفيذ مجموعة من السياسات الضريبية والمالية من قبل الحكومات في مناطق مختلفة من العالم لدعم تيسير وتحفيز الاستثمارات في إنتاج المعدات الطبية الهامة المتعلقة بـفيروس كوفيد-19 ودعم الأبحاث حول اللقاحات أو الأدوية. خلقت السياسات حوافز لتعزيز الأنشطة الاقتصادية المتعاقد عليها وتحويل خطوط الإنتاج والسماح بالتراخيص غير الطوعية لتسريع البحث والتطوير. يمكن للتراخيص غير الطوعية الخاصة بأصحاب الملكية الفكرية تمكين استيراد الأدوية.

- في 23 مارس 2020، أنشأت **جمهورية التشيك** برنامج دعم استثماري بقيمة 500 مليون كرونة تشيكية للأجهزة الطبية والأدوية وتصنيع التكنولوجيا الحيوية.
- أنشأت **إيطاليا** برنامجًا بقيمة 50 مليون يورو لتشجيع الشركات المصنعة على التحول إلى إنتاج الأجهزة والمستلزمات الطبية أو التوسع في إنتاجها.
- أعلنت **لجنة الاستثمار في ميانمار** في 11 أبريل 2020 أنها ستسرع من الموافقات على الاستثمارات في المشاريع كثيفة العمالة ومشاريع البنية التحتية. ستسرع اللجنة من عملية الموافقات للمنشآت العاملة في مجال الرعاية الصحية والمعدات الطبية، بما في ذلك تلك العاملة في تصنيع الإمدادات مثل أقنعة الوجه، وإعطاء الأولوية لشركات الأدوية ومقدمي خدمات الرعاية الصحية. تم الإعلان عن تخفيض بنسبة 50% في رسوم طلبات الاستثمار في 9 أبريل 2020.

المصدر: United Nations Conference on Trade and Development, "Investment policy responses to the COVID-19 pandemic", *Investment Policy Monitor*, Special issue No. 4, May 2020.

7-3 الحد الأدنى للأجور

نظرًا للظروف الاستثنائية المحيطة بـكوفيد-19، نظرت بعض الحكومات والشركاء الاجتماعيين في تأجيل تعديلات الحد الأدنى للأجور لمنح المنشآت وقتًا إضافيًا للتعافي من عمليات الإغلاق الممتدة والخسائر الاقتصادية الكبيرة التي يعاني منها الكثيرون. إن قرار إرجاء تعديلات الحد الأدنى للأجور والفرق في الدخل الذي قد يمثله يمكن أن يقابله تدابير للحماية الاجتماعية. ومع ذلك، أعلن مؤخرًا عدد قليل من البلدان المتقدمة، بما في ذلك أستراليا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة، عن زيادات في الحد الأدنى للأجور.

في **الفلبين**، قام المجلس الإقليمي الثلاثي للأجور والإنتاجية - منطقة العاصمة الوطنية بتأجيل المشاورات مع أصحاب المصلحة وجلسة الاستماع العامة حول المناقشات بخصوص الحد الأدنى للأجور المعلقة حتى يُسمح لغالبية العمال بالعودة إلى العمل.

8-3 المورد المركزي لتوفير المعلومات للشركات عن جائحة كوفيد-19

كان أحد التحديات التي تواجه المنشآت هو مواكبة تدابير السياسات الخاصة بجائحة كوفيد-19 المتغيرة والمعلومات حول الموارد المتاحة. في عصر وسائل التواصل الاجتماعي، كان أحد التحديات ذات الصلة هو فصل الحقيقة عن الخيال. تحتاج الشركات إلى معلومات دقيقة وحديثة من مصادر موثوقة في جميع مراحل الجائحة. أنشأت بعض البلدان مصدرًا مركزيًا للمعلومات عن جائحة كوفيد-19 للشركات مع روابط للإدارات والهيئات المختلفة.

قدم **اتحاد التجارة وأصحاب العمل في فيجي** اقتراحًا إلى الحكومة لإنشاء مكتب مساعدة للأعمال التجارية ممول من القطاع العام مع خط هاتف مجاني لتقديم معلومات منتظمة وموثوقة وتحديثات وإرشادات من الحكومة بشأن السياسات والدعم.

المصدر: Fiji Commerce and Employers Federation, "COVID-19 impact assessment", June 2020.

في **نيوزيلندا**، تم إنشاء المورد المركزي للحكومة لتوفير المعلومات عن فيروس كوفيد-19 للأعمال التجارية بغية تقديم تحديثات حول جائحة كوفيد-19وإرشادات لمساعدة المنشآت، بما في ذلك الدعم المالي، وتأشيرات العمل، والإيجارات والحيازة، والصادرات والواردات، والعمل من المنزل، وما إلى ذلك.

المصدر: Government of New Zealand, COVID-19: Information for businesses.

.

في **جزر كوك**، تم إنشاء مكتب دعم الأعمال لتقديم المعلومات والدعم للشركات.

المصدر: الغرفة التجارية بجزيرة كوك.

4. دعم العاملين لحسابهم الخاص والاقتصاد غير الرسمي

يشكل الأفراد العاملين لحسابهم الخاص والمنشآت التي تعمل في الاقتصاد غير الرسمي جزءًا مهمًا اليوم من القوى العاملة، وقد فقد الكثير منهم الدخل أو وظائفهم نتيجة لجائحة كوفيد-19. وهذا يشمل العاملين في اقتصاد العمل الحر، والعاملين لحسابهم الخاص، والمهنيين، وأصحاب المنشآت الصغيرة، والتجار الفرديين، والمقاولين المستقلين، وما إلى ذلك. وعادة ما يكون لديهم قدرات محدودة وفرص ضعيفة للبقاء خلال الأزمة، وهم بحاجة إلى دعم مخصص. نفذت بعض البلدان تدابير لمساعدة العاملين لحسابهم الخاص والمنشآت على تغطية تكاليفهم الثابتة أثناء الأزمة.

4-1 دعم دخل العاملين لحسابهم الخاص

يعد دعم الدخل من خلال المنح النقدية للعاملين لحسابهم الخاص أحد أشكال الدعم المباشر، وتشمل التدابير الأخرى الإعفاء الضريبي، وتأجيل مدفوعات القروض، والقروض والتسهيلات الائتمانية للمنشآت الصغيرة، وما إلى ذلك (انظر القسم 3 أعلاه "دعم المنشآت واستدامتها"). ستساعد المنح لمرة واحدة أو الدعم النقدي قصير الأجل للمنشآت متناهية الصغر والتجار الفرديين في هذه الأوقات العصيبة وتقيهم من الأثر الاقتصادي لفيروس كوفيد-19. وقد قدمت عدد من البلدان هذا النوع من الدعم، بما في ذلك المملكة المتحدة وجمهورية كوريا وسنغافورة.

اعتمدت حكومة **المملكة المتحدة** برنامج دعم دخل العاملين لحسابهم الخاص لدعم العاملين لحسابهم الخاص أو أعضاء الشراكات الذين فقدوا الدخل بسبب أزمة جائحة كوفيد-19. البرنامج مفتوح للذين تقل أرباحهم السنوية عن 50 ألف جنيه إسترليني ويتلقون نصف دخلهم على الأقل من العمل للحساب الخاص. سيحصل الأشخاص المؤهلون من العاملين لحسابهم الخاص على ما يصل إلى 80 في المائة من متوسط أرباح التداول الشهرية لمدة ثلاثة أشهر بدءًا من مايو 2020، بحد أقصى إجمالي يبلغ 7500 جنيه إسترليني. تم تمديد البرنامج لمدة ثلاثة أشهر أخرى اعتبارًا من أغسطس 2020، مع إعانات تصل إلى 70 في المائة من متوسط أرباح التداول الشهرية، بحد أقصى إجمالي يبلغ 6570 جنيهًا إسترلينيًا.

المصدر: Association of Taxation Technicians, COVID-19: Self-Employed Income Support Scheme, 2020.

في **سنغافورة**، تم منح 100 دولار سنغافوري للأفراد المؤهلين من العاملين لحسابهم الخاص خلال فترة الإغلاق. وضعت الدولة برامج أخرى لدعم العاملين لحسابهم الخاص والتي تشمل برنامج إعانة دخل الأشخاص العاملين لحسابهم الخاص، حيث سيتلقى السنغافوريون المؤهلون 1000 دولار سنغافوري شهريًا لمدة تسعة أشهر، وحزمة الدعم من نقطة إلى نقطة (Point-to-Point Support Package)، حيث سيحصل سائقي سيارات الأجرة والسيارات المستأجرة الخاصة على 300 دولار سنغافوري لكل سيارة شهريًا حتى نهاية سبتمبر 2020.

المصدر OECD and ASEAN, *Enterprise Policy Responses to COVID-19 in ASEAN: Measures to boost MSME resilience*, Policy Insight series, 2020.

4-2 دعم العاملين لحسابهم الخاص في الاقتصاد غير الرسمي

وفقًا لمنظمة العمل الدولية، تمثل العمالة غير الرسمية 90 في المائة من إجمالي العمالة في البلدان المنخفضة الدخل، و 67 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل و 18 في المائة في البلدان المرتفعة الدخل[12]. يعد دعم الاقتصاد غير الرسمي مكونًا مهمًا في الاستجابة على صعيد السياسات الحكومية لجائحة كوفيد-19، لكن صانعي السياسات يواجهون تحديات إضافية في تصميم السياسات الخاصة بالمنشآت غير الرسمية لأنها غير مسجلة رسميًا، مما يجعل الوصول إليها أكثر صعوبة.

في **الدنمارك**، يمكن للأشخاص العاملين لحسابهم الخاص غير المسجلين في سجل الأعمال المركزي التقدم بطلب للحصول على تعويض بنسبة 75 في المائة من الدخل المفقود، بحد أقصى قدره 23 ألف كرونة دانماركية.

[12] ILO, "COVID-19 crisis and the informal economy: Immediate responses and policy challenges", ILO brief, May 2020.

المصدر: Mette Soested and Natalie Videbaek Munkholm, “COVID-19 and Labour Law: Denmark”, *Italian Labour Law e-Journal*, Vol. 13 No. 1S, 2020.

- علقت حكومة **بوركينا فاسو** الرسوم المفروضة على العاملين في القطاع غير الرسمي بالنسبة للإيجار والأمن ومواقف السيارات.
- في **الجابون**، تمتلك الحكومة آلية إقراض بتمويل يقارب 375 مليون دولار أمريكي لتيسير الوصول إلى التمويل المصرفي التجاري لكل من المنشآت الرسمية وغير الرسمية.

المصدر: Kaleb Nygaard and Mallory Dreyer, “Countries provide support to workers in the informal economy”, Yale School of Management, Program on Financial Stability, 22 May 2020.

5. تيسير التغيرات المؤقتة في ترتيبات العمل

5-1 الإجازة المرضية الممتدة المدفوعة الأجر أو إجازة الرعاية أو الإجازة الأسرية

أفادت منظمة العمل الدولية أن ما يقرب من 50 في المائة من القوى العاملة العالمية ليس لديها أي حق قانوني في إعانات المرض. على هؤلاء العمال الاختيار بين البقاء في المنزل عند مرضهم لحماية صحتهم (والصحة العامة) أو الاستمرار في العمل للحفاظ على وظائفهم ودخلهم، مما يعرض صحتهم وصحة الآخرين للخطر.[13] حتى عندما يكون لدى البلدان تشريعات توفر إجازة مرضية مدفوعة الأجر وإجازة سنوية مدفوعة الأجر، فقد يواجه العمال صعوبة أثناء أزمة جائحة كوفيد-19 في حالة معاناتهم من مرض طويل الأمد، أو إذا كان الحجر الصحي مطلوبًا أو إذا كان عليهم رعاية أفراد الأسرة المرضى. ازدادت الحاجة إلى الإجازة المرضية مدفوعة الأجر أو إجازة الرعاية أو الإجازة الأسرية خلال فترة الإغلاق الممتدة عندما أصبح من اللازم إغلاق المدارس ومرافق الرعاية النهارية.

يلزم توفير مخصصات مالية من الحكومة لأصحاب العمل لاعتماد أو تمديد الإجازة المرضية المدفوعة الأجر أو إجازة الرعاية أو ترتيبات الإجازة الأسرية للعمال. قامت بعض البلدان بتوسيع نطاق تغطية وكفاية هذه المزايا أو تعديل نطاقها، على سبيل المثال من خلال توسيع نطاق التغطية في حالات الحجر الصحي والعزل الذاتي أو اعتماد إجازة خاصة بفيروس كوفيد-19 للعمال المؤهلين.

في **سيشيل**، تم اعتماد لوائح التوظيف (الإجازة الخاصة بفيروس كورونا) (الإجراءات المؤقتة) في 30 مارس 2020، والتي تقتضي من أصحاب العمل توفير "إجازة خاصة" مدفوعة الأجر للعمال المؤهلين الذين لديهم أطفال صغار السن أو في سن المدرسة، أو الوالدين غير المتزوجين أو العمال الذين يعمل زوجهم في تقديم الخدمات الأساسية أو يكون في عزل صحي عندما تم إغلاق دور رعاية الأطفال أو المدارس بقرار من السلطات.

تقدم الحكومة أيضًا برنامج "الدعم المالي للاحتفاظ بالوظائف" لأصحاب العمل المؤهلين. طلبت غرفة التجارة والصناعة في سيشيل من الحكومة مراجعة تدابير الإجازة الخاصة، حيث لم يتم تحديد جدول زمني محدد، كما أن استمرار هذه الإجازة غير عملي وغير فعال من حيث التكلفة لكل من أصحاب العمل والحكومة على الرغم من برنامج الاحتفاظ بالوظائف. اقترحت غرفة التجارة والصناعة في سيشيل وضع حد أقصى لعدد الأيام، وعند استنفاد الإجازة الخاصة على العمال اللجوء إلى الإجازة المرضية أو الإجازة السنوية إذا احتاجوا لذلك.

المصدر: غرفة التجارة والصناعة في سيشيل.

- في **الدنمارك**، سيتم تعويض أصحاب العمل بالكامل من قبل الحكومة من اليوم الأول الذي يمرض فيه الموظف أو يدخل الحجر الصحي بسبب فيروس كورونا.
- في **البرازيل**، ستدفع الحكومة مقابل 15 يومًا الأولى من إجازة العمال المصابين بفيروس كوفيد-19.
- في **لاتفيا**، ستغطي الحكومة 75 في المائة من تكاليف الإجازة المرضية التي يسببها تفشي المرض أو فترة تعطل العمال، أو ما يصل إلى 700 يورو شهريًا لكل عامل.
- في **المملكة المتحدة**، يحق للمنشآت التي توظف أقل من 250 شخصًا أن تسترد من الحكومة أي أجر مرضي يتم تقديمه للموظفين في أول أسبوعين. ستتمكن المنشآت الصغيرة من استرداد تكاليف 14 يومًا من الأجر المرضي (أقل من 200 جنيه إسترليني في الأسبوع) لكل موظف.

المصدر: OECD, Coronavirus (COVID-19): *SME Policy Responses*, 2020.

[13] ILO, “Sickness benefits during sick leave and quarantine: Country responses and policy considerations in the context of COVID-19”, ILO brief, May 2020.

2-5 رعاية وحماية الطفل

قد تؤدي تدابير التباعد الاجتماعي والإغلاق لاحتواء جائحة كوفيد-19 إلى زيادة خطر تعرض الأطفال للعنف دون قصد وقد تدفع ملايين الأطفال الضعفاء إلى الانخراط في عمل الأطفال. بالفعل، هناك ما يقدر بنحو 152 مليون طفل منخرطين في عمل الأطفال، 72 مليون منهم يعملون في أعمال خطرة. هؤلاء الأطفال الآن أكثر عرضة لظروف عمل خطرة والعمل لساعات أطول.[14] إن ضمان العمل اللائق وسياسات العودة الآمنة إلى العمل للكبار، وإعادة فتح المدارس بشكل آمن للأطفال أمران لهما أهمية قصوى، وكذلك الجهود المبذولة لمواصلة تكييف وتعزيز أنظمة حماية الطفل والخدمات الاجتماعية وتدابير الحماية الاجتماعية، مثل التحويلات النقدية. بالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض على وجه الخصوص، هذه هي التدابير الأساسية لتلبية الاحتياجات الأساسية دون اللجوء إلى عمل الأطفال أو غيرها من الممارسات الضارة التي تعرض الأطفال للخطر.[15] بالإضافة إلى ذلك، فقد اقتضى إغلاق المدارس من العديد من الآباء العاملين أن يوازنوا بين ترتيبات العمل من المنزل وواجبات رعاية الأطفال عند إلزام المدارس ومرافق الرعاية النهارية بغلق أبوابها.

في **أستراليا**، جعلت الحكومة خدمات رعاية الأطفال مجانية أثناء الجائحة مع إعطاء الأولوية للآباء الذين يتعين عليهم مواصلة العمل. بالنظر إلى عبء رعاية الأطفال القائم على نوع الجنس وقوة العمل المستندة إلى نوع الجنس في القطاع، كان لهذا الإجراء على صعيد السياسات تأثير إيجابي على تمكين المرأة من البقاء نشطة ومنتجة في قوة العمل.

المصدر: Parliament of Australia, "COVID-19 Economic response – free child care", 6 April 2020.

في **ويلز**، يتم تقديم رعاية مجانية للأطفال دون سن الخامسة للآباء من فئة العاملين الأساسيين بما في ذلك الأطباء والممرضات والمسعفون والأخصائيون الاجتماعيون وإنتاج الطعام والشرطة وخدمات الإطفاء.

المصدر: Welsh Government, "Coronavirus critical (key) workers: childcare and education provision", 27 March 2020.

في **الولايات المتحدة**، ساهم قانون العائلات أولاً للاستجابة إلى فيروس كورونا لعام 2020 في زيادة تمويل برامج تغذية الأطفال وأتاح للولايات المزيد من المرونة. يمكن للولايات إعفاء المتقدمين الجدد من اشتراطات الدعم الغذائي لتقليل كمية المعلومات التي يجب التحقق منها وتبسيط عملية التحقق.

المصدر: United States Department of Agriculture, Food and Nutrition Service, "FNS Actions to respond to COVID-19", accessed 10 August 2020.

3-5 العمل من المنزل والعمل عن بعد

خلال جائحة كوفيد-19 نفذت العديد من المنشآت ترتيبات العمل عن بعد إما كإجراء وقائي أو استجابة لأمر أو توجيه من الحكومة يقيد المخالطة وجهاً لوجه. نفذت بعض البلدان تدابير وحوافز لدعم وتشجيع المنشآت على تنفيذ ترتيبات العمل البديلة هذه.

في **اليابان**، قدمت الحكومة إعانات جديدة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتغطية تكاليف أنظمة الاتصالات الإلكترونية الجديدة من أجل إدخال العمل عن بعد، والقروض الطارئة للعاملين بالقطعة والعاملين لحسابهم الخاص لتشجيع العمل عن بعد من المنزل.

اعتمدت **الأرجنتين** خط تمويل بقيمة 7.2 مليون يورو للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يستخدم حصريًا للعمل عن بعد.

المصدر: OECD, *Coronavirus (COVID-19): SME Policy Responses*, 2020.

سنت **تشيلي** قانونًا ينظم العمل عن بُعد في مارس 2020 ، ويمنح ضمانات قانونية لكل من أصحاب العمل والعمال في ترتيبات العمل عن بُعد وتحديد حقوقهم ومسؤولياتهم.

المصدر: Dentons, "Chile Telework law", 2020.

6. تيسير التجارة: التصدير والاستيراد

تيسير التجارة أمر بالغ الأهمية في الأزمة الحالية لضمان الحركة السريعة للإمدادات الطبية والغذائية وتكنولوجيا المعلومات الأساسية. من المطلوب على وجه الخصوص أن تعمل تدابير تيسير التجارة ما يلي:

- رفع الحظر والقيود الكمية والضرائب على الصادرات.

[14] ILO, "COVID-19: Protect Children from Child Labour, now more than ever!" 12 June 2020.

[15] ILO and the United Nations Children's Fund (UNICEF), "COVID-19 and Child Labour: A time of Crisis, A time to act", 2020.

- جعل العمليات الحدودية أسرع وأكثر أمانًا مثل أتمتة العمليات الحدودية ورقمنتها وتبسيطها لتسريع الإجراءات وتقليل الحاجة إلى الاتصال المادي بين الاجهزة الحدودية والتجار.
- تيسير التجارة الإلكترونية، وتسريع الإجراءات الرسمية، وتبسيط الرسوم لضمان تقليص الاختناقات التي تواجه السلع المطلوبة عبر الإنترنت قبل الوصول إلى المستلمين.
- تطبيق إدارة المخاطر للسماح بسرعة مرور الإمدادات الحيوية منخفضة المخاطر عبر ضوابط التخليص.
- التأكد من أن جميع الإجراءات الرسمية شفافة ومتاحة لجميع التجار، ولا سيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

- في **جمهورية كوريا**، نفذت إدارة الجمارك العديد من الإصلاحات لتيسير التجارة بما في ذلك تجارة الإمدادات الحيوية للبضائع الواردة والصادرة. استحدثت دائرة الجمارك الكورية مركز دعم التخليص الجمركي الخاص بفيروس كوفيد-19والذي ييسر حركة المواد الخام الهامة القادمة إلى داخل البلاد والخارجة منها.
- في **شيلي**، أصدرت الجمارك قرارات لتبسيط الاستيراد والتبرع بالإمدادات الحيوية لتشخيص وعلاج فيروس كوفيد-19 (26 مارس 2020) وتبسيط وضمان استمرار النشاط في الموانئ والمطارات والمراكز الحدودية، مع تدابير عملية مختلفة.
- شجعت **دائرة الإيرادات بجنوب إفريقيا** على استخدام الإيداع الإلكتروني لجميع المستندات الخاصة بالتخليص، وأنشأت فرقة عمل تتكون من موظفي الصحة والسلامة المهنيتين والحوكمة والعمليات للإشراف على العمليات لتقليل مخاطر فيروس كوفيد-19، وأنشأت "خطًا مجانيًا لصحة الموظفين" للتعامل مع الاستفسارات المتعلقة بفيروس كوفيد-19.

المصدر: OECD, *Coronavirus (COVID-19): SME Policy Responses*, 2020

مرحلة التكيف

مع تخفيف الإغلاق والتدابير التقييدية الأخرى واستئناف النشاط الطبيعي ببطء، ستكون هناك حاجة إلى مجموعة من تدابير السياسات متوسطة الأجل لمساعدة الشركات على إعادة فتحها والعمال على العودة بأمان إلى العمل في أقرب وقت ممكن. في هذه المرحلة، ستكون هناك حاجة إلى استراتيجيات عمالة متوسطة إلى طويلة الأجل يقودها الطلب لاستعادة الوظائف والدخول، واستعادة بيئة أعمال مواتية وتنشيط نمو الإنتاجية لإعداد الاقتصاد وقوة العمل لمرحلة التعافي. يحتوي هذا القسم على مجموعة من التدابير الخاصة بالسياسات متوسطة الأجل التي يتم تنفيذها أو الدعوة لها من قبل منظمات أصحاب العمل والعضوية في قطاع الأعمال التجارية في مناطق مختلفة من العالم، مع امتداد بعضها بشكل طبيعي إلى مرحلة التعافي وما بعدها.

1. دعم العودة إلى العمل

1-1مراجعة ترتيبات العمل

منذ تفشي جائحة كوفيد-19، نفذت معظم المنشآت العمل عن بعد، ولكن ليست كل الوظائف مناسبة للعمل عن بعد. مع تخفيف البلدان للقيود، يعود العمال تدريجياً إلى أماكن العمل. وتعد طرائق العمل البديلة، وتكييف أمكان العمل، ومجموعات العمل وساعات العمل وفترات الراحة المتعاقبة، والتباعد الجسدي في مكان العمل بعض الاستجابات الشائعة على صعيد السياسات خلال مرحلة التكيف.

تقدم حكومة **سنغافورة** منحة الحياة العملية بقيمة 2000 دولار سنغافوري لكل موظف محلي سنويًا تصل إلى 70 ألف دولار سنغافوري على مدار عامين كحوافز لأصحاب العمل لتنفيذ ترتيبات العمل المرنة مثل عبء العمل المرن (ترتيبات العمل بدوام جزئي وتقاسم العمل) وساعات العمل المرنة (أسبوع العمل المضغوط).

المصدر: Workforce Singapore.

في **سريلانكا**، أصدرت وزارة العمل إرشادات الوقاية من فيروس كوفيد-19 بشأن الممارسات الصحية والوقائية في مكان العمل لجميع الصناعات، بعد المناقشة مع الشركاء الاجتماعيين لتعزيز السلامة والصحة في مكان العمل.

المصدر: ILO COVID-19 country policy responses platform.

2-1 تعزيز السلامة والصحة المهنيتين في العمل

مع عودة العمال تدريجياً إلى مكان العمل بعد تخفيف القيود، يكتسب تعزيز السلامة والصحة في مكان العمل أهمية قصوى. يقع على عاتق أصحاب العمل بشكل عام واجب رعاية سلامة وصحة عمالهم. السياسات والتوجيهات بشأن النظافة في مكان العمل والتباعد الجسدي لتقليل مخاطر العدوى هي بعض التدابير الأساسية التي لا بد من وجودها.

قام **اتحاد أصحاب العمل في بنغلادش** وغرفة التجارة والصناعة في دكا بنشر "مذكرة تفصيلية حول إعادة فتح المصانع / المنشآت الصناعية ما بعد جائحة كوفيد-19" لتوفير التوجيه لأصحاب العمل والإدارة والعمال عند إعادة فتح المصانع والعمليات التجارية. يهدف إلى توفير قائمة مرجعية حول ما يجب القيام به أثناء صياغة استراتيجية إعادة فتح المصانع والمنشآت.

المصدر: Bangladesh Employers' Federation and Metropolitan Chamber of Commerce and Industry, "Aide-Mémoire on Factory/Industrial Establishment Reopening Post COVID-19", 2020..

- في **إندونيسيا**، أصدرت وزارة القوى العاملة التعميم رقم M / 3 / HK.04 / III / 2020 بشأن حماية العمال ودعم الأعمال في سياق الوقاية من فيروس كوفيد-19 ومكافحته. كان الهدف هو: (1) بذل الجهود لمنع انتشار ومعالجة الحالات المتعلقة بـفيروس كوفيد-19 في العمل؛ و (2) تنفيذ حماية الأجور للعمال فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19.
- في **الفلبين**، أصدرت وزارة العمل والعمالة ووزارة التجارة والصناعة إرشادات مؤقتة بشأن الوقاية من فيروس كوفيد-19ومكافحته في مكان العمل والتي تلزم العمال وأصحاب العمل في القطاع الخاص بمراعاة البروتوكولات الصحية الصارمة طوال استمرار الحجر الصحي المجتمعي المعزز والعام ساري المفعول. أصدرت وزارة العمل والعمالة أيضًا إرشادات حول الوقاية من فيروس كوفيد-19ومكافحته في مكان العمل. تغطي الارشادات استحقاقات العمال، والتي تشمل الإجازة وإعانات العلاج في المستشفى ومزايا الضمان الاجتماعي / تعويض العاملين.

المصدر: ILO COVID-19 country policy responses platform.

2. التدريب وتنمية المهارات

2-1التعليم والتدريب الفني والمهني

أدى التباعد الاجتماعي والإغلاق إلى اضطراب كبير في التعليم والتدريب الفني والمهني وتنمية المهارات. تم تعليق العديد من الدورات التدريبية أو تحويلها إلى التعلم عبر الإنترنت. ومع ذلك، فإن الوصول إلى الإنترنت محدود، لا سيما في البلدان النامية والمناطق الريفية. في هذا الصدد، يمكن للحكومات تنفيذ تدابير لتحسين البنية التحتية للإنترنت وإمكانية الوصول والقدرة على تحمل التكاليف. نفذت بعض البلدان تدابير لدعم مقدمي الخدمات لتوسيع وتعزيز تقديم خدماتهم عبر الإنترنت، ودعم المعلمين والمدربين على العمل في بيئة الإنترنت الجديدة وتعزيز الأنظمة للاعتراف بالتعلم الرقمي وإقراره، وتوسيع البرامج التي تسمح لأصحاب العمل بالحصول على التمويل لتطوير الموظفين وتدريبهم.

تدعم **الصين** تدريب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتوفر الوصول المجاني إلى منصات التدريب عبر الإنترنت. سيتم تقديم المعرفة الفنية والدروس الإدارية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مجانًا أثناء الجائحة عبر منصات متنقلة.

المصدر: OECD, *Coronavirus (COVID-19): SME Policy Responses*, 2020.

سنت حكومة **غانا** مع أصحاب المصلحة الآخرين في مجال التعليم تدابير مبتكرة لتقليل التأثير السلبي لفيروس كوفيد-19 على التدريس والتعلم. تبث خدمة التعليم في غانا بانتظام مواضيع مختلفة على قناة تلفزيونية مخصصة تسمى غانا التعلم (Ghana Learning) . كما تكمل قناة بهجة التعلم (Joy Learning TV) أيضًا جهود الحكومة لإبقاء الطلاب يدرسون بنشاط على الرغم من جائحة كوفيد-19

لمصدر: Kamal Deen Habib, “Ghana’s coronavirus response: Let’s not leave TVET behind”, *GhanaWeb*, 7 June 2020.

2-2 التدريب وإعادة التأهيل والتلمذة الصناعية

خلال هذه الفترة، يكون بعض العمال عاطلين عن العمل بسبب الفائض الوظيفي أو تسريح العاملين أو الإجازات، بينما طُلب من الآخرين أخذ إجازة مدفوعة الأجر أو غير مدفوعة الأجر، ومن الأفضل أن يتمكن العمال من استخدام هذا الوقت لاكتساب مهارة جديدة أو تجربة شيء مختلف. التدريب وإعادة التأهيل، بما في ذلك التلمذة الصناعية، هي طرق لمساعدة العمال على بناء المهارات والتخطيط للمرحلة التالية من الوظيفة أو المهنة، وخاصة بالنسبة للشباب.

بالإضافة إلى ذلك، سرّعت أزمة فيروس كورونا (كوفيد -19) من تبني الأساليب الرقمية في كل من العمل والتعلم من خلال الفيديو المباشر أو التقاسم الاجتماعي. على الرغم من أن معظم المنشآت والعاملين اتبعوا نهج "التعلم بالممارسة" خلال المرحلة الأولى من الأزمة عندما حالت تدابير التباعد الاجتماعي وعمليات الإغلاق دون الاتصال وجهًا لوجه، فإن استمرار العمل عن بُعد قد يشكل تحديًا بالنسبة لتحسين المهارات. على سبيل المثال، سيتعين على فريق المبيعات أن يتجاوز تنظيم اجتماعات الفيديو والبدء في إدارة العلاقات مع العملاء عن بعد بفعالية.[16] إن النهوض بالمهارات وإعادة التأهيل ضروريان لتمكين العمال والمنشآت على حد سواء من الاستعداد والتكيف بشكل أفضل مع الاحتياجات المتغيرة في الاقتصاد.

تضمنت استجابات الحكومة تقديم الحوافز والدعم للتدريب وإعادة التأهيل والتعاون مع المؤسسات التعليمية والتدريبية للبرامج المبتكرة مثل مناهج التدريب عبر الإنترنت.

- تقدم **أستراليا** الدعم للمنشآت الصغيرة للاحتفاظ بالمتمرنين والمتدربين. يمكن لأصحاب العمل المؤهلين التقدم بطلب للحصول على إعانة أجر بنسبة 50 في المائة من أجور المتمرنين أو المتدربين لمدة تصل إلى تسعة أشهر من 1 يناير 2020 إلى 30 سبتمبر 2020. وفي حالة عدم قدرة منشأة صغيرة على الاحتفاظ بالمتمرن، ستكون الإعانة متاحة لصاحب عمل جديد لاستضافة المتمرن.
- قدمت حكومة **سنغافورة** برنامج تدريب لمساعدة الخريجين الجدد في ظل ضعف سوق العمل بسبب جائحة كوفيد-19. في إطار البرنامج، ستستمر التدريبات التي تستضيفها الشركات لمدة تصل إلى 12 شهرًا. سيحصل المتدربون على بدل تدريب شهري، بناءً على نطاق التدريبات والمهارات المطلوبة. ستمول الحكومة 80 في المائة من البدل وستمول المنشأة المضيفة النسبة المتبقية.
- في **الفلبين**، أطلقت هيئة تنمية المهارات والتعليم الفني برنامجًا بقيمة 3 مليار بيزو فلبيني للارتقاء بمهارات العمال المسرحين مؤقتًا وإعادة تأهيلهم، بما في ذلك من خلال الدورات التدريبية عبر شبكة الإنترنت.
- في **إيرلندا**، يتم تقديم دورات الارتقاء بالمهارات للمتدربين العاطلين عن العمل، وهي مصممة بالشراكة مع الشركات لمساعدة الباحثين عن عمل على اكتساب المهارات المطلوبة في القطاع أو المنطقة ذات الصلة. كحافز للباحثين عن عمل لحضور التدريب، يجوز للعاطلين عن العمل الذين يحق لهم الحصول على بدل الباحث عن عمل أو مبالغ تعويضية للباحث عن عمل من الحكومة الاحتفاظ بهذه المدفوعات أثناء حضور التدريب. هذا التدريب مجاني ومفتوح لمعظم العاطلين عن العمل ويخضع لمعايير الأهلية.

المصدر: OECD, *Coronavirus (COVID-19): SME Policy Responses*, 2020.

[16] McKinsey & Company, “To emerge stronger from the COVID-19 crisis, enterprises should begin reskilling their workforces now”, 7 May 2020.

3. دعم استخدام التكنولوجيا الرقمية

3-1 توسيع نطاق البنية التحتية الرقمية

يعد الوصول الموسع إلى التكنولوجيا الرقمية أمرًا مهمًا لتسريع التعافي الاقتصادي، خاصة للأشخاص الأكثر تضررًا من فقدان الوظائف. منذ تفشي المرض، كان هناك ارتفاع حاد في الأعمال التجارية عبر الإنترنت واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لترويج وتسويق وبيع السلع والخدمات سواء من قبل المنشآت الرسمية أو غير الرسمية. ومع ذلك، وبسبب الافتقار إلى البنية التحتية الرقمية وانخفاض موثوقية الخدمات وارتفاع التكاليف، تعاني المنشآت في بعض المناطق من الحرمان من هذه الفرصة. يمكن للحكومات أيضًا، باعتبارها قوة رئيسية في السوق، دفع أو تعزيز الوصول والاستخدام الشامل، بما في ذلك استخدام البيانات لتحديد الوظائف والمهارات المطلوبة. يمكن للحكومات نقل جميع الخدمات تدريجيًا عبر الإنترنت أو تقديم الحوافز، مثل زيادة سرعة تقديم الخدمة أو تقديم الحوافز النقدية لتقديم الإقرارات الضريبية عبر الإنترنت بغية تشجيع استخدام الخدمات عبر الإنترنت.

مقترحات مختارة من **اتحاد الأعمال الياباني** للحكومة:

- توسيع إعانات المعدات لإدخال العمل عن بعد، وتقديم الدعم لحلول تكنولوجيا المعلومات والرقمنة لتسهيل العمل عن بعد.
- توسيع الإعانات لتحسين ساعات العمل الإضافية، ألخ (برامج العمل عن بعد، وبرامج زيادة الوعي في مكان العمل) (بما في ذلك تكاليف شراء أجهزة الكمبيوتر والأجهزة اللوحية والهواتف الذكية).
- تعزيز التطبيب عن بعد وتخفيف اللوائح ذات الصلة (التشخيص والإرشادات بخصوص الأدوية عبر الإنترنت، بما في ذلك الاستشارات الأولية) ودعم النفقات الرأسمالية المتعلقة بالتطبيب عن بعد.

المصدر: اتحاد الأعمال الياباني.

- اعتمدت **الصين** تدابير لتعزيز اعتماد المنشآت للتقنيات وممارسات الأعمال الجديدة (مثل البيع الذاتي بالتجزئة، والتسليم بدون تلامس، والحزم الموحدة للأغذية الطازجة) ونماذج الأعمال (مثل التسوق عبر الإنترنت، والرعاية الطبية عبر الإنترنت والتعليم عبر الإنترنت، والمكاتب عبر الإنترنت، والخدمات عبر الإنترنت، والترفيه الرقمي).
- في **إيطاليا**، أطلقت وزارة الابتكار والرقمنة مبادرة تسمى "التضامن الرقمي"، وهي تتضمن بوابة حيث يمكن للمنشآت (ولا سيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة والعاملين لحسابهم الخاص) التسجيل للحصول على الوصول المجاني إلى الخدمات الرقمية من منشآت القطاع الخاص الكبيرة فيما يتعلق بالعمل الذكي / العمل عن بعد، ومؤتمرات الفيديو، والوصول إلى بيانات الهواتف المحمولة والحوسبة السحابية، من بين أمور أخرى، لتمكينهم من التعامل مع القيود المفروضة على الحركة والعمل.

المصدر: OECD, *Coronavirus (COVID-19): SME Policy Responses*, 2020.

3-2 تنمية المعرفة والمهارة الرقمية

مع توسيع نطاق الوصول إلى البنية التحتية الرقمية، من المهم بنفس القدر ضمان قدرة الأشخاص على استخدام الخدمات والاستفادة من التكنولوجيا لاكتساب مهارات جديدة أو توسيع نطاق السوق. هناك حاجة إلى تدابير على صعيد السياسات التي تحفز وتدعم التدريب على المهارات ذات الصلة.

4. تعزيز ريادة الأعمال والابتكار

لتكملة التدابير قصيرة الأجل، مثل الإقراض المباشر وضمانات القروض والإعانات التي تدعم السيولة والتمويل قصير الأجل كما هو مذكور في القسم السابق، يمكن أن تهدف التدخلات في مجال السياسات أيضًا إلى توفير الظروف والحوافز المناسبة للشركات الناشئة المبتكرة للتوسع أو الاغلاق أو التحول إلى أهداف أعمال أخرى. من الضروري وجود سياسات متوسطة إلى طويلة الأجل تدعم ريادة الأعمال والابتكار، وتسهل على رواد الأعمال المحتملين الابتكار استجابة للتغيرات في السوق في حقبة ما بعد جائحة كوفيد-19 وتغيير منتجاتهم وخدماتهم ونموذج أعمالهم. يمكن للتدابير التي تعزز ريادة الاعمال والابتكار أن تحقق ما يلي:

- تقليل الحواجز أمام ريادة الأعمال، مثل تكلفة الامتثال.
- تقليل الأعباء الإدارية للشركات الناشئة وتبسيط الإجراءات المرتبطة بإعادة هيكلة الشركات وإغلاقها، مثل تنفيذ إجراءات مبسطة، وإجراءات الموافقة السريعة، وتسريع الانتقال إلى الحكومة الإلكترونية.
- تعزيز إمكانات ريادة الأعمال من خلال تعزيز التدريب وتطوير الشبكات وما إلى ذلك.
- تقديم الدعم المالي والحوافز.

اعتمدت البلدان في جميع أنحاء العالم تدابير مختلفة في مجال السياسات لتعزيز ودعم ريادة الأعمال والابتكار.

قام **اتحاد التجارة وأصحاب العمل في فيجي** ومؤتمر نقابات العمال في فيجي بتنفيذ مبادرة للتعافي من جائحة كوفيد-19 تحت عنوان الانتقال إلى الأعمال التجارية، لدعم العمال الفائضين عن الحاجة في المنشآت متناهية الصغر في القطاع الرسمي. يتم تحديد العمال الذين بدأوا مشاريع قابلة للتطوير وتقوم المبادرة ببناء قدراتهم للحفاظ على منشآتهم متناهية الصغر ودخلهم. الهدف على المدى المتوسط إلى الطويل هو أن تتمكن المنشآت المستهدفة من توظيف المزيد من العمال والمساهمة من خلال القطاع الخاص في التعافي الاقتصادي. الخدمات المحددة التي ستوفرها مبادرة الانتقال إلى الأعمال هي التدريب على الأعمال والخدمات الاستشارية للأعمال والتوجيه في مجال الأعمال.

المصدر: اتحاد التجارة وأصحاب العمل في فيجي.

- في **هولندا**، أعلنت الحكومة عن قروض فيروس كورونا المرحلية للشركات الناشئة أو التي تعمل على توسيع نطاق أعمالها تتراوح بين 50 ألف و 2 مليون يورو، والتي ستتوفر لها 100 مليون يورو. يجب أن تكون القروض التي تقل عن 500 ألف يورو متاحة بعد 4-9 أيام عمل من تقديم الطلب.
- في **بلجيكا**، أطلقت مقاطعة فلانديرز حزمة بقيمة 250 مليون يورو للشركات الناشئة أو التي تعمل على توسيع نطاق أعمالها أو المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. بموجب البرنامج، ستكون المنشآت المتضررة من جائحة كوفيد-19 مؤهلة للحصول على قروض ثانوية تصل إلى 800 ألف يورو على مدى ثلاث سنوات. يجب أن تغطي الائتمانات بالكامل احتياجات التمويل لمدة 12 شهرًا على الأقل، وستدفع المنشآت سعر فائدة قدره 5 في المائة.
- أطلقت **نيوزيلندا** حزمة إعادة توزيع العاملين وتأهيلهم بقيمة 100 مليون دولار نيوزيلندي. علاوة على ذلك، قدمت الحكومة 25 مليون دولار نيوزيلندي على مدى الـ 12 شهرًا القادمة للدعم الاستشاري للشركات.

المصدر: OECD, *Coronavirus (COVID-19): SME Policy Responses*, 2020

في **سنغافورة**، تم إنشاء صندوق تضامن للتكنولوجيا المالية بقيمة 6 ملايين دولار سنغافوري من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص لدعم شركات التكنولوجيا المالية في مواصلة الابتكار ومتابعة استراتيجيات النمو مثل إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة. تتكون المنحة من عنصرين، منحة دعم الشركات لمرة واحدة بقيمة 20 ألف دولار سنغافوري لتغطية نفقات التشغيل اليومية ورأس المال العامل ومنحة نمو الشركات لما يصل إلى 70 في المائة من النفقات المؤهلة مثل الخدمات المهنية ودعم الأجور ونفقات الأجهزة والبرمجيات.

المصدر: رابطة التكنولوجيا المالية في سنغافورة

5. تدابير محددة لدعم الصناعات كثيفة العمالة و/أو الصناعات المتنامية

لقد أثرت تدابير التصدي لانتشار فيروس كوفيد-19 على قطاعات معينة بشكل خاص، وقدمت العديد من البلدان تدابير الدعم محددة الأهداف للصناعات المتضررة، لا سيما السياحة والضيافة والنقل والتصنيع، من بين قطاعات أخرى. ومع ذلك، عند تصميم السياسات، من المهم لواضعي السياسات فهم القيود والقضايا والتحديات المحددة في القطاعات المختلفة، ولذلك يعد التواصل بين المنشآت والسلطات التنظيمية أمر ضروري. على سبيل المثال، قد تتردد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع السياحة في الحصول على قرض خوفًا من تحمل ديون إضافية، خاصة عندما تكون التوقعات الاقتصادية للقطاع غير واعدة في المستقبل القريب.

في **كمبوديا**، تم الإعلان عن إجازة ضريبية لمدة ستة أشهر لمصانع المنسوجات والملابس التي تضررت بشكل خاص من الأزمة، بالإضافة إلى حزمة إغاثة لعمال الملابس الذين أجبروا على أخذ إجازة.

المصدر: OECD and ASEAN, *Enterprise Policy Responses to COVID-19 in ASEAN: Measures to boost MSME resilience*, Policy Insight series, 2020.

قدمت **البرتغال** ضمانات ائتمانية مدعومة من الدولة بقيمة 3 مليارات يورو وخط ائتمان بقيمة 200 مليون يورو لدعم احتياجات خزانة الشركات، مع وجود حد ائتماني بقيمة 60 مليون يورو متاح للمنشآت متناهية الصغر في قطاع السياحة.

المصدر: OECD, *Coronavirus (COVID-19): SME Policy Responses*, 2020.

6. دعم التجارة صغيرة الحجم عبر الحدود

لقد تم الاعتراف على نطاق واسع بإمكانية مساهمة التجارة صغيرة الحجم عبر الحدود في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل وإتاحة الوصول غير المكلف إلى السلع والخدمات التي لا تتوافر أو تكون قليلة العرض ولا سيما في العديد من المجتمعات الحدودية وفي الدول غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة. استجابة لإغلاق الحدود وقيود الإغلاق التي أثرت بشكل كبير على سبل عيش الآلاف من الناس، يمكن للحكومات التعاون وتنفيذ تدابير الدعم مثل الترتيبات التعاونية بين صغار التجار عبر الحدود لتنظيم سلاسل التوريد الخاصة بهم وإزالة الضوابط والإجراءات غير الضرورية. وهذا من شأنه أن يمكّن من استمرار النشاط ويعزز الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية ويحافظ على الدخل.

وافقت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مؤخرًا على مبادئ توجيهية منقحة لنقل البضائع عبر الحدود استجابةً لجائحة كوفيد-19. تهدف المبادئ التوجيهية المنقحة إلى هيكلة المعالجة السلسة والمنسقة للوائح الخاصة بجائحة كوفيد-19 بين الدول الأعضاء، بما في ذلك أنجولا وبوتسوانا وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإسواتيني وليسوتو ومدغشقر وملاوي وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا وسيشيل وجنوب أفريقيا وتنزانيا وزامبيا وزيمبابوي.

المصدر: Thando Mnkandhla, “SADC approves new cross-border rules”, The Southern Times, 26 June 2020.

7. المشتريات العامة

يمكن أن يكون للمشتريات العامة تأثير كبير على المنشآت المحلية، لا سيما في أوقات الأزمات. إن تبسيط قواعد المشتريات العامة والسماح للمؤسسات بتجاوز بعض أحكام قوانين المشتريات العامة لتسهيل عمليات الشراء الحكومية من منشآت المجتمع المحلي من شأنه أن يساعد في توسيع فرص السوق للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ويوفر مسارًا لنمو المنشآت وخلق فرص العمل المحلية وتعزيز الابتكار. يمكن للحكومات وضع إطار قانوني وتنظيمي متماسك وشامل ومنسق لدعم عمل نظام المشتريات العامة ككل.[17]

- في **المكسيك**، يجب التعاقد مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم على ما لا يقل عن 35 في المائة من القيمة الإجمالية للسلع والخدمات والأشغال العامة المشتراه من قبل الكيانات والمراكز الفيدرالية، ويجب على الإدارات والهيئات الوطنية تصميم وتنفيذ برامج تسهل الشراء من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جميع مجالات الإنفاق المتكرر. ويتم تحديد المنشآت الصغيرة والمتوسطة المفضلة في الحالات التي يفي فيها العديد من مقدمي المناقصات باشتراطات المناقصة ويحققون نفس النتائج.
- في **الهند**، من الضروري أن تشتري الوكالات الحكومية ما لا يقل عن 20 في المائة من السلع والخدمات من المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر.
- في **جنوب إفريقيا**، تدعو لوائح المشتريات التفضيلية الجهات المشترية إلى التعاقد من الباطن بنسبة 30 في المائة من قيمة العقد مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة أو الفئات المحرومة المحددة.
- في **جمهورية كوريا**، اعتمدت هيئة خدمات المشتريات العامة الكورية عدة تدابير لزيادة مشاركة المنشآت الصغيرة في المشتريات الحكومية، من خلال نظام المشتريات الإلكترونية عبر الإنترنت في كوريا.

المصدر: ILO, “Enabling Environment for Sustainable Enterprises and the Post COVID-19 Rapid Response”, ILO brief, June 2020.

[17] ILO, “Enabling Environment for Sustainable Enterprises and the Post COVID-19 Rapid Response”, ILO brief, June 2020.

مرحلة التعافي

مع تخفيف الحكومات للقيود، سيتحول هدف الاستجابات الخاصة بالسياسات من التكيف مع الأزمة إلى التعافي منها. لذلك، في هذه المرحلة طويلة الأجل من الاستجابة لجائحة كوفيد-19، يجب أن يتحول التركيز إلى وضع أساس أفضل للمستقبل واستعادة ثقة الأعمال. تعد المبادرات محددة الهدف التي تدعم الطلب مع تعزيز خلق فرص العمل والتنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي والإنتاجية وتنمية المهارات والاستفادة من الرقمنة ودعم الاستثمار من أجل النمو الأخضر هي بعض أهداف السياسة العامة الأساسية لتحقيق تعافي مستدام وشامل. قد يشمل ذلك بعض تدابير السياسات متوسطة الأجل التي تم ذكرها في القسم السابق حول مرحلة التكيف. من الأهمية بمكان أن تتوقع مرحلة التعافي استمرار موجات الجائحة ولكن الأقل إحداثا للاختلالات وما يرتبط بذلك من اضطرابات اقتصادية.

1. تخفيف إجراءات الرقابة على الحدود وحماية الصحة العامة

مفتاح التعافي الاقتصادي هو فتح الحدود واستئناف الأنشطة التجارية والاقتصادية بشكل كامل. ومع ذلك، من المهم أن تكون الإدارة المناسبة للمخاطر والضوابط الصحية مطبقة لأن الحدود المفتوحة ستجلب مخاطر مرتبطة بالتعرض لفيروس كوفيد-19. وقد قامت بعض البلدان بتصنيف وتحديد بلدان "المناطق الخضراء" باعتبارها آمنة لإعادة فتحها.

2. تعزيز الاستثمار

2-1 جذب الاستثمار

تلعب سياسات الاستثمار دورًا مهمًا في المساهمة في التعافي طويل الأجل من الآثار الاقتصادية والاجتماعية المدمرة لجائحة كوفيد-19. اتخذت العديد من البلدان تدابير لتعزيز ودعم الاستثمارات خاصة في الصناعات المحلية. بعض تدابير السياسات الشائعة التي يمكن تنفيذها لجذب الاستثمار تشمل الآتي: تقليص الأعباء الإدارية والعقبات البيروقراطية أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وخفض معدلات الضرائب على الشركات، وزيادة الاستثمار العام في تطوير البنية التحتية، وتسريع استخدام الأدوات والمنصات الالكترونية، وإزالة الاختناقات في النقل الجوي والبحري والسكك الحديدية والطرق لتسهيل اللوجستيات وإنشاء وكالات لترويج الاستثمار، وهذه بعض تدابير السياسات الشائعة التي يمكن تنفيذها لجذب الاستثمار إلى البلاد.

- في **الصين**، ستقوم اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح ووزارة التجارة بمراجعة قائمة الصناعات التي تشجع الاستثمار الأجنبي. سيستمر الاعفاء من الرسوم الجمركية بالنسبة لمعدات الاستخدام الذاتي المستوردة لمشاريع الاستثمار الأجنبي التي تشجعها القائمة ضمن حصة الاستثمار. بالنسبة للمشاريع التي تتجاوز حصة الاستثمار، يمكن للشركات التقدم بطلب إلى لجنة التنمية والإصلاح بالمقاطعات للحصول على إعفاءات من الرسوم الجمركية.
- في **مصر**، أعلنت الحكومة في سياق الجائحة عن تخفيض سعر الغاز الطبيعي للاستخدام الصناعي بنحو 20 في المائة وخفضًا بنسبة 10 في المائة تقريبًا في سعر الكهرباء للصناعات الثقيلة. كما أعلنت الحكومة عن تجميد أسعار الكهرباء للصناعات الأخرى لمدة ثلاث سنوات على الأقل.

المصدر: United Nations Conference on Trade and Development, "Investment policy responses to the COVID-19 pandemic", *Investment Policy Monitor*, Special issue No. 4, May 2020.

2-2 الحوافز والتيسيرات لاستعادة التجارة العالمية

هناك حاجة إلى تعزيز الثقة في التجارة والأسواق العالمية من خلال تحسين شفافية الإجراءات والنوايا الخاصة بالسياسات التجارية. من الممكن مواصلة بعض التدابير التي تم تنفيذها خلال مرحلة البقاء أو التكيف في مرحلة التعافي لزيادة تعزيز النمو وتنويع الاقتصاد. وتشمل هذه الإجراءات وفير إعلانات دولية لدعم الاستثمار، التفاوض بشأن تخفيض التعريفة الجمركية وإلغاء التعريفات حيثما أمكن ذلك، تعزيز الشفافية والرقابة والتفتيش، الرقمنة والأتمتة وتبسيط الإجراءات الحدودية، وتسريع إجراءات إصدار الشهادات للسماح بتداول المنتجات الجديدة. إن استخدام الخدمات عبر شبكة الإنترنت التي تسمح للمتداولين بتقديم طلبات

مقترحات **اتحاد الأعمال الياباني** لتيسير التجارة:

- تشجيع المجتمع الدولي على الإلغاء المؤقت للتعريفات الجمركية المفروضة على السلع الطبية وغيرها من السلع التي وضعتها منظمة الجمارك العالمية.
- تيسير حركة الأشخاص الطبيعيين المطلوبين لزيادة إنتاج المستلزمات الطبية وما إلى ذلك، وتطوير واختبار وتصنيع وتوزيع الأدوية واللقاحات العلاجية.
- حث المجتمع الدولي على سرعة إزالة القيود التجارية التي تم تبنيها كإجراءات مضادة لجائحة كوفيد-19 وضمان الشفافية في إجراءاتها التجارية.

المصدر: اتحاد الأعمال الياباني

الحصول على التصاريح والتراخيص إلكترونيًا والحصول على الشهادات المقابلة من الوكالات المنظمة للحدود من شأنه أن يقضي على الاختلاط الجسدي خلال الفترة الحرجة للأزمة، وسيساعد على تعزيز التجارة الدولية وتسهيل النقل في المنطقة على المدى المتوسط إلى الطويل.[18]

- خفف **الاتحاد الأوروبي** من اشتراطات المرسل إليه لتقديم دليل على تمكين الوكيل للعمل نيابة عنه / عنها في تخليص شحنات التجارة الإلكترونية، ولتسريع القرارات الجمركية بشأن السلع الهامة وتوفير وقت إضافي لمقدمي الطلبات للحصول على أي معلومات إضافية تطلبها الجمارك أو تقديمها، ولتقليل الرسوم والضمانات وتوفير وقت أطول للمدفوعات في بعض حالات العسر وغيرها من مبادرات التيسير.
- في **بنما**، تتم الأعمال المكتبية الخاصة بدخول البضائع وإعادة الشحن والعبور وكذلك أي نظام جمركي في الموانئ والمطارات والحدود البرية، على منصة إلكترونية: "النظام المتكامل لإدارة الجمارك". المستندات المقدمة من خلال المنصة الإلكترونية صالحة بشرط تقديم النسخ الأصلية لاحقًا.

3-2 برامج تأمين ائتمان الصادرات

تشمل التدابير الخاصة بسياسات دعم التجارة الدولية وتيسيرها تدابير مؤقتة مثل ضمانات الائتمان قصيرة الأجل، والتأمين على معاملات التصدير غير المباشرة، وتمديد تغطية البوليصة، وضمانات ائتمان الصادرات للقروض القائمة، وزيادة النسبة المئوية لتغطية الضمانات المضادة وتغطية تمويل رأس المال وإلغاء المبالغ المدفوعة مقدما وإجراءات الموافقة السريعة.

قام تأمين ائتمان الصادرات في **بوتسوانا** بطرح برنامج لضمان القروض بقيمة مليار بولا بوتسواني كجزء من تدابير السياسة المالية الحكومية الخاصة بكوفيد-19لتشجيع الإقراض للمنشآت المؤهلة من خلال تقديم ضمان حكومي جزئي بنسبة 80 في المائة للبنوك التجارية والبنوك التي أنشئت بموجب تشريعات بوتسوانا.

المصدر: Pauline Dikuelo, “BECI Rolls Out P1B Loan Guarantee Scheme”, *The Monitor*, 29 June 2020.

3. تعزيز مرونة سوق العمل

خلال هذه الأزمة، ربما تكون الأحكام التشريعية في بعض البلدان قد حالت دون سعي الشركات الي الابتكارات التي كان من الممكن أن تساهم في استمرار النشاط. اتفقت بعض الحكومات والشركاء الاجتماعيين على تدابير مؤقتة لتخفيف بعض الالتزامات التشريعية لتمكين الشركات من تنفيذ ترتيبات العمل المرنة. ستسمح التدابير المؤقتة بتغيير شروط وأحكام العمل أو الاتفاقات الجماعية. المراجعة التشريعية ضرورية وقد يتعين اصلاح قوانين ولوائح العمل الصارمة بحيث تعزز خلق فرص العمل وتحمي حقوق العمال وتتوافق مع الاتجاهات في التكنولوجيا والتحول الرقمي، مع بقاء أهميتها في حالات الأزمات مثل جائحة كوفيد-19. على سبيل المثال، نظرًا لأنه من المرجح أن يصبح العمل من المنزل ممارسة أكثر شيوعًا، فستكون هناك حاجة لتقييم الآثار القانونية للتأمين في مكان العمل وبرامج تعويض العمال. الأساس المنطقي لكليهما هو أن صاحب العمل يتحكم في مكان العمل ولذا فهو مدين بواجب رعاية العمال في مكان العمل، لكن عندما يعمل الموظف من المنزل لا يكون مكان العمل تحت سيطرة صاحب العمل. يجب إنشاء لجان ثلاثية لمراجعة اللوائح الحالية وتقديم التوصيات.

سيقدم **الاتحاد الكمبودي لأصحاب العمل وجمعيات الأعمال واتحاد أصحاب العمل في تايلاند** اقتراحًا لمراجعة القوانين واللوائح الحالية للتأكد من توافقها مع اتجاهات التكنولوجيا الرقمية الحالية وأنها مناسبة في أوقات الأزمات، مثل أزمة كوفيد-19.

المصدر: Cambodian Federation of Employers and Business Associations

[18] المصدر: ILO, “Enabling Environment for Sustainable Enterprises and the Post COVID-19 Rapid Response”, ILO brief, June 2020.

4. الاستثمار في الانتاجية

4-1 الانتاجية

الإنتاجية مهمة لأنها تمكن الشركات من الازدهار والنمو والابتكار والمنافسة على الصعيدين الوطني والدولي. على الحكومات أن تدرك أن الإنتاجية محرك أساسي للنمو الاقتصادي المستدام والتعافي، كما أنها ضرورية لتشكيل عالم العمل في المستقبل. بينما قد تكون التكنولوجيا القوة المحركة للإنتاجية، فإنها تتطلب أيضًا وجود المستوى المناسب من المهارات حتى تكون فعالة. يمكن للحكومات تشجيع المنشآت على الاستثمار في تحسين الإنتاجية من خلال الحوافز ودعم البحث والتطوير وبرامج دعم تنمية المهارات والتدريب ومن خلال الترويج لنماذج نظم الأجور القائمة على المهارات أو الأداء وما إلى ذلك.

دعا **اتحاد الأعمال الياباني واتحاد أصحاب العمل الكوري** إلى إصلاح نظام الأجور الخاص لكل منهما والتحول من النظام الحالي القائم على الأقدمية إلى نظام قائم على الإنتاجية والأداء.

المصدر: Japan Business Federation and the Korean Employers Federation

4-2 التعليم وتنمية المهارات

لقد سلطت الأزمة الضوء بشكل خاص على أهمية مرونة المهارات وإمكانية نقلها داخل البلدان وفيما بينها. ومن ثم فإن زيادة الرقمنة والأتمتة سيزيدان من الحاجة إلى المعرفة والمهارات الرقمية. ومن الضروري وضع سياسات استباقية بشأن تحسين المهارات وإعادة التأهيل وتعزيز قابلية نقل المهارات لإعداد القوى العاملة لتلبية الطلب المتغير في الاقتصاد، وخاصة للشباب والخريجين الجدد. وقد دعت منظمات أصحاب العمل والعضوية في قطاع الأعمال التجارية للأخذ ببعض تدابير السياسات الأطول أجلا، بما في ذلك سياسات مرحلة التكيف التي ركزت على التقنيات الرقمية والسلامة والصحة المهنيتين والنظافة، وزيادة الإنتاجية في ترتيبات العمل المتعددة، ومعالجة عدم توافق المهارات مع العمل المطلوب، وربط احتياجات سوق العمل بأنظمة التعليم الرسمي ودعم التعلم الفعال على مدى الحياة الرسمي وغير الرسمي، بما في ذلك التلمذة الصناعية.

4-3 البحث والتطوير

الابتكار والمعرفة هما المصدران الأساسيان للنمو الاقتصادي طويل الأجل، ويمكن للحكومات دعم وتشجيع البحث والتطوير والابتكار. تدابير السياسات التي تستهدف تعزيز ودعم البحث والتطوير من خلال الإعفاءات الضريبية والمنح والقروض وتمويل الأسهم هي بعض السياسات الشائعة اللازمة لتحقيق تعافي مستدام طويل الأجل.

في **مالطا**، اعتمدت الحكومة برنامج للمنح المباشرة بقيمة 5.3 مليون يورو لدعم الاستثمار في البحث والتطوير.

4-4 الاستفادة من التكنولوجيا

أدت الأزمة إلى تسريع تبني التقنيات الرقمية في العديد من المنشآت. تعد الاستثمارات في التكنولوجيا والأتمتة والمهارات الرقمية والاستعداد للتغييرات الرقمية ضرورية لإعداد القوى العاملة في المستقبل وإتاحة مزيد من المرونة للشركات أثناء الجائحة لتعظيم الكفاءة والإنتاجية. كما يمكن للاستثمار في تدابير الاستفادة من التكنولوجيا أن تضمن أيضًا استمرار المكاسب التي تحققت خلال فترة الإغلاق وتصبح أساسًا يمكن إعادة البناء عليه بشكل أفضل. وضعت العديد من البلدان حوافز وتدريبات للمنشآت على كيفية استخدام منصات التجارة الإلكترونية، والترويج لمنتجاتها أو خدماتها ووصفها بشكل أفضل وتعديل نماذج أعمالها.

تظهر هذه الأزمة الأخيرة أن بيئة العمل الأكثر مرونة والأكثر نشاطا يمكن أن تؤدي أيضًا إلى نمو الإنتاجية. ثبت أن قياس أداء الموظف من حيث تحقيق الإنجازات الرئيسية أو مؤشرات الأداء بقدر أكبر من التركيز على عدد ساعات العمل كل يوم، ثبت أنه ليس فقط أمرًا مستحبًا لدى المنشآت والموظفين على حد سواء، ولكنه يساهم بشكل أساسي في زيادة الإنتاجية. أصبح تكييف بيئات العمل لتكون أكثر لامركزية يشير إلى إمكانية زيادة الإنتاجية أيضًا.

مثونزي مدوابا ، المنظمة الدولية لأصحاب العمل ، نائب رئيس منظمة العمل الدولي

المصدر: International Organisation of Employers, “What the pandemic has taught us about labour productivity”, 2020

- في **سنغافورة**، أطلقت الحكومة حزم تسليم الأغذية والتجارة الإلكترونية، والتي تهدف إلى دعم مؤسسات الأغذية والمشروبات المحلية وتجار التجزئة لإدخال شركاتهم على شبكة الإنترنت وتنويع مصادر الإيرادات.
- في **تايلاند**، ساعدت الحكومة في تطوير منصة على شبكة الإنترنت تربط الشركات التكنولوجية الناشئة بالصيدليات من أجل مساعدة الصيدليات المحلية على تقديم استشارات افتراضية.

المصدر: OECD and ASEAN, *Enterprise Policy Responses to COVID-19 in ASEAN: Measures to boost MSME resilience,* Policy Insight series, 2020.

5. تعزيز قدرة الشركات على التكيف

تشهد المنشآت اليوم التعرض غير المسبوق للمخاطر. أصبح التحضير للمخاطر وتخفيفها وإدارتها استراتيجية رئيسية لتعزيز قدرة الشركات على التكيف. يمكن للحكومات تعزيز ودعم استمرار النشاط من خلال الحوافز، مثل تقديم الإعانات أو المنح للتدريب على خطط استمرار النشاط، وإصدار الإرشادات والنماذج الواضحة، والعمل مع المؤسسات المالية لتوفير حوافز لوضع خطط استمرار النشاط (أي الوصول الموات إلى القروض) لتهيئة المنشآت لأي أزمة غير متوقعة. وإدراكًا أن التأمين يمكن أن يحسن إدارة المخاطر ويزيد من قدرة الشركات على التكيف، يمكن للحكومات والقطاع الخاص تقديم مجموعة من تدابير السياسات لتحسين الاقبال على التأمين.

في **منغوليا**، يجب أن تكون جميع طلبات التراخيص التجارية الجديدة مصحوبة بخطة لاستمرار النشاط، مع التزام المنشآت والصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بإعداد خطة لاستمرار النشاط من خلال أحد مزودي الخدمة المعتمدين محليًا: اتحاد أصحاب العمل المنغولي والوكالة الوطنية لإدارة الطوارئ.

المصدر: اتحاد أصحاب الأعمال المنغولي.

يخطط **البنك المركزي لجزر سليمان** لزيادة انتشار التأمين إلى ما لا يقل عن 20 في المائة من خلال إدخال منتجات جديدة، مثل التأمين الأصغر، وإمكانية إصدار تراخيص التأمين لمقدمي الخدمات الجدد. استجابة لذلك، يبحث صندوق الادخار الوطني لجزر سليمان في المشاركة بشكل مباشر في سوق التأمين أو عبر اتفاقية شراكة أو توزيع مع شركة تأمين قائمة لتقديم منتجات وبرامج التأمين لأعضائه.

المصدر: Pacific Financial Inclusion Programme

6. تخضير التعافي

أصبح تأثير تغير المناخ محسوسًا على مستوى العالم ويختلف مستوى المخاطر باختلاف الظروف المناخية في أجزاء مختلفة من العالم. أدى تأثير جائحة كوفيد-19 إلى تباطؤ الاقتصاد، ولكنه قلل أيضًا من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بشكل كبير. مع بدء إعادة فتح الاقتصادات في جميع أنحاء العالم وبدء الأنشطة في الانتعاش، ستبدأ انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الزيادة ما لم يتم سن سياسات التعافي الأخضر لإنعاش الاقتصاد وتوليد الوظائف مع الحفاظ على البيئة ومعالجة التكيف مع تغير المناخ. تشمل التدابير الممكنة المنح والإعانات والحوافز الضريبية والقروض بفائدة منخفضة للاستثمار في المباني الموفرة للطاقة والمصابيح الموفرة للطاقة، وإعانات تركيب الألواح الشمسية، وأسعار الفائدة المنخفضة للقروض لدعم التقنيات منخفضة الكربون، والخصومات الضريبية للسيارات الصديقة للبيئة، وتدابير لزيادة كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة والزراعة، ودعم البحث والتطوير البيئي، من بين أمور أخرى.

- أعلنت **جمهورية كوريا** عن "صفقة خضراء جديدة" تهدف إلى خلق ملايين الوظائف في مجال الطاقة المتجددة ومساعدة الاقتصاد على التعافي من جائحة فيروس كورونا. وتخطط لاستثمار 10.8 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2022 لتعزيز قطاع الطاقة الخضراء، كما تهدف إلى تقليل اعتمادها على الفحم وزيادة إنتاج الطاقة المتجددة إلى 20 في المائة بحلول عام 2030. جمهورية كوريا أول دولة في شرق آسيا تتعهد بالوصول إلى صافي الانبعاثات الصفرية بحلول عام 2050.
- خططت **ألمانيا** لحزمة تحفيز بقيمة 146 مليار دولار أمريكي حتى يونيو 2020 ، وتم تخصيص حوالي 38 بالمائة من حزمة التحفيز للخطط الخضراء التي تهدف إلى التحول في مجال الطاقة من أجل مسار مستدام نحو ألمانيا صديقة للمستقبل.

المصدر: Fahmida Khatun, "Green economic recovery from corona pandemic", *The Daily Star,* 10 July 2020

7. إعادة النظر في الحماية الاجتماعية

أدخل العديد من البلدان النامية تدابير مؤقتة للحماية الاجتماعية استجابة للجائحة لتسهيل الوصول إلى الرعاية الصحية وحماية الوظائف وتخفيف فقدان الدخل. وبغية زيادة فرص استمرار التعافي والتخفيف من حدة الأزمات المستقبلية، قد تحتاج البلدان إلى البناء التدريجي على تدابير الإغاثة المؤقتة أو تحويلها إلى

أنظمة حماية اجتماعية شاملة ومستجيبة للصدمات، بما في ذلك أرضيات الحماية الاجتماعية، وبما يتوافق مع معايير حقوق الإنسان والضمان الاجتماعي لمنظمة العمل الدولية، وكذلك أجندة التنمية المستدامة لعام 2030[19]. سيتطلب ذلك زيادة واستدامة الحيز المالي للحماية الاجتماعية، وكذلك الإرادة السياسية. كما يجب أن تكون استدامة المنشآت وحماية العمل جزءًا لا يتجزأ من برامج الحماية الاجتماعية. في بعض البلدان الآسيوية، يتحمل أصحاب العمل والعمال عبء الاشتراكات بشكل كبير مع عدم وجود سيطرة على إدارة الأموال التي تبقى في يد الحكومات، وتعاني العديد من البرامج من سوء إدارة الأموال، وانخفاض العائد على الاستثمار، وعدم كفاية المزايا. يجب أن يشارك أصحاب العمل على مستويات مختلفة في أنظمة الحماية الاجتماعية.

8. الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي

عززت جائحة كوفيد-19الحاجة إلى إعطاء الأولوية في السياسات الوطنية للانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي. يجب أن تعالج تدابير السياسات التي تسعى لدعم وتيسير الانتقال قيود البنية التحتية والقيود المؤسسية والاقتصادية:

- البنية التحتية - تحسين رداءة وسائل النقل ومرافق التخزين والمياه والكهرباء وأماكن العمل والأسواق المادية التي تفتقد مستوى التطوير المطلوب.
- المؤسسات - تحسين الوصول إلى التدريب الرسمي والتعليم الرسمي ومحو الأمية، والحصول على الأراضي وحقوق الملكية، والوصول إلى المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية؛ ومراجعة أنظمة الضرائب وقوانين العمل المقيدة أو المرهقة واللوائح الحكومية المفرطة المتعلقة ببدء المشاريع والإجراءات المكلفة لتسجيل الأعمال التجارية.
- القضايا الاقتصادية - تقليل تكاليف التسجيل والمعاملات المفرطة لبدء أو تشغيل الشركات، وتوفير فرص لشراء كميات كبيرة من المدخلات، ووضع حلول لنقص التمويل اللازم لمزيد من الاستثمار، ودخل الأسرة المتدني وغير الثابت.

في **ماليزيا**، تم تصميم منحة بريهاتين الخاصة لتعزيز إضفاء الطابع الرسمي على المنشآت وهي متاحة أيضًا للمنشآت متناهية الصغر. توفر المنحة مساعدة مالية لمرة واحدة تصل إلى 3000 رينجيت ماليزي للمنشآت متناهية الصغر المؤهلة لتخفيف العبء المالي لجائحة كوفيد-19 على نشاطها.

المصدر: OECD and ASEAN, *Enterprise Policy Responses to COVID-19 in ASEAN: Measures to boost MSME resilience,* Policy Insight series, 2020.Source: OECD and ASEAN, *Enterprise Policy Responses to COVID-19 in ASEAN: Measures to boost MSME resilience,* Policy Insight series, 2020.

9. الشراكات بين القطاعين العام والخاص

يلعب التعاون والشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص دورًا مهمًا في إنعاش الاقتصاد من تأثير أزمة جائحة كوفيد-19. عند تصميم استراتيجية السياسة العامة ما بعد جائحة كوفيد-19، يتعين على الحكومات فهم التحديات التي تواجهها الشركات واحتياجاتها، بينما تحتاج الشركات إلى دعم الحكومة لسن سياسات لدفع عجلة الاقتصاد وتسريع الاستثمار وخلق فرص العمل. وقد أنشأ عدد من البلدان فريق عمل للقطاعين العام والخاص أو لجنة للتعافي الاقتصادي.

قدمت **غرفة التجارة والصناعة في سيشيل** خطة التعافي والازدهار إلى رئيس سيشيل في 7 يوليو 2020. اقترحت الخطة، من بين أمور أخرى، إنشاء لجنة التعافي والازدهار لحقبة ما بعد جائحة كوفيد-19 والتي تضم في عضويتها موظفين حكوميين وجهات فاعلة من القطاع الخاص لإنعاش الاقتصاد.

المصدر: Seychelles Chamber of Commerce and Industry

10. تحسين الإدارة العامة والتنسيق والشفافية

إن الإدارة العامة الفعالة والمنسقة جيدا والشفافة ليست ضرورية فقط لدعم وتسهيل تنفيذ السياسات جيدة التخطيط نحو التعافي ولكن لاستعادة ثقة الشركات. تحتاج الشركات إلى معلومات دقيقة ومحدثة عن تطورات السوق والتغييرات في السياسات العامة، ويجب مراجعة تدابير السياسات المحددة زمنياً بانتظام للتأكد من أنها تلبي التوقعات ولاتزال صالحة، كما يتعين إرسال المعلومات بشأن السياسات إلى الجهات ذات الصلة.

10-1 التنسيق على نطاق الحكومة وبين القطاعات

يتطلب التعافي الشامل من الجائحة قدرة الحكومات على التنسيق عبر مختلف المستويات والهيئات، وكذلك مع مقدمي الرعاية الصحية وشركات التأمين والموردين والصناعات والأوساط الأكاديمية. ينبغي تعزيز هياكل الحوكمة والجهود المبذولة لتعزيز التعاون عبر الحدود وتنميته في مرحلة التعافي.

[19] المصدر: ILO, “Social protection responses to the COVID-19 pandemic”

2-10 إجراء تخطيط السيناريوهات

يمكن أن يساعد تخطيط السيناريوهات الحكومات على الاستعداد بشكل أفضل لمجموعة واسعة من التحديات المحتملة خلال مرحلة التعافي. يجب وضع سيناريوهات للموجات المستقبلية المحتملة لجائحة كوفيد-19 بالتنسيق مع الصناعة والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية التي يمكنها التعبئة لدعم سيناريوهات التعافي المختلفة.

نجحت **مقاطعة تايوان الصينية** في احتواء انتشار الفيروس دون إغلاق واسع النطاق للأنشطة الاقتصادية. تم تعبئة مركز القيادة المركزية للأوبئة في مرحلة مبكرة من تفشي المرض لمواجهة الاحتياجات والتحديات، وأدرج أكثر من 124 بندا من بنود العمل، بما في ذلك تحديد الحالات، وإجراءات الحجر الصحي، ومراقبة الحدود، وأمن سلاسل التوريد للسلع والخدمات الأساسية.

مكتب العمل الدولي
مكتب أنشطة أصحاب العمل (ACT/EMP)
Route des Morillons, 4
Geneva 22, Switzerland, CH-1211
actemp@ilo.org
ilo.org/actemp